

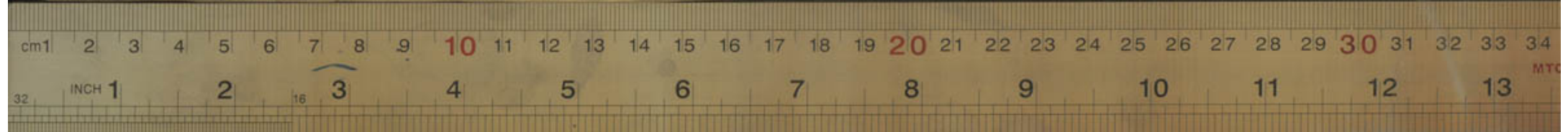
۱۶۹۴  
 این کتاب در سال ۱۲۸۲ هجری قمری در شهر تهران  
 در کتابخانه مجلس شورای ملی  
 ثبت گردید و شماره ثبت آن  
 ۱۳۴۲۸ است.

۱۳۴۲  
 این کتاب در سال ۱۲۸۲ هجری قمری  
 در شهر تهران در کتابخانه  
 مجلس شورای ملی ثبت گردید  
 و شماره ثبت آن ۱۳۴۲۸ است.

بازدید شد  
 ۱۳۸۲

|                         |       |
|-------------------------|-------|
| کتابخانه مجلس شورای ملی |       |
| اسم کتاب                | تاریخ |
| موضوع                   | تاریخ |
| شماره قفسه              | ۱۳۴۲۸ |
| تاریخ                   | ۱۳۴۲  |

۷۲۰۵





کتابخانه  
مجلس شورای ملی  
تاسیس ۱۳۵۷

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

[illegible][illegible]



المذلول من دایه و کلیل از صیغه گوید وزن باره پنجم و ولی حاضر باشد پیشه درین صورت  
و کلیل از احتیاط هم از جانب آن و کلیل پیشه هم از جانب هر یکه بعد پس فرض  
میکنیم که هر دو مخدوم دارند و از آن جهت که لا و کلیل از آن میگوید که اکت محاکمات  
مخدوم و کلیل از جانب صفا حق نمیشود تا نماند موصوف و کلیل در میگوید که قبلت الکلام  
لوقلی هر چه علی الصداق المعلوم پس کلیل از آن میگوید که بنظر حق که از وقت که مولا مولا کتبت  
بالله المعلوم و کلیل در میگوید که قبلت الترویج لوقلی پس کلیل از آن میگوید که وقت  
مولا کتبت مولا کتبت المعلوم و کلیل در میگوید که قبلت لوقلی علی المعلوم پس کلیل از  
میگوید که از وقت محراب از جانب علی الصداق الموصوف و کلیل در میگوید که قبلت  
و کتبت عن مولا پس کلیل از آن میگوید که اکت نفس مولا کتبت از جانب لایه عنها و عن اسمها و عن  
بعد از مولا کتبت محراب الصداق المذکور و کلیل در میگوید که قبلت الکلام لوقلی علی الصداق المذکور  
پس کلیل از آن میگوید که از وقت نیست مولا کتبت مولا کتبت المعلوم و کلیل در میگوید  
قبلت لوقلی پس کلیل از آن میگوید که اکت زینب مولا کتبت علی المعلوم و کلیل در میگوید  
قبلت لوقلی دوم از آن و هر دو صیغه گویند وزن ولی داشته پنجم و باره پنجم از آن میگوید که  
نفس صفا حق نمیشود تا نماند موصوف و در میگوید که قبلت النفس علی الصداق المعلوم پس کلیل  
میگوید که اکت نفس علی المعلوم و در میگوید که قبلت النفس از آن میگوید که وقت محراب نفس  
الصداق و کتبت علی بعد مولا کتبت المعلوم و در میگوید که قبلت الترویج نفس از آن میگوید که  
نفس زینب کتبت المعلوم و در میگوید که قبلت الکلام نفس پس از آن میگوید که وقت محراب نفس  
المعلوم و در میگوید که قبلت النفس درین صورت احتیاط آن است که از آن از جانب هر  
یا بعد و از کلیل شود یا این نحو واقع سازد و اگر چه صیغه را بشود که در آن از جانب و نظر کلیل  
میشود و میگوید که وقت محراب زینب و کتبت عنها علی صفا حق نمیشود تا نماند موصوف و کتبت  
در هر باب تجزیه است که هر کور از پس هر میگوید که اکت کتبت و لایه عنها و علی المذکور

الحکوم بعد از جواب باز پرس میگوید و تجل بنمبر رتیب علی الصدق المعلوم  
میگوید قبلت لنفسک الصدق المعلوم سقم المذ وکیل مرد باکیل زن میگوید  
باز بنمبر یاول من شنبه بنمبر یک درستم المذ وکیل صیغها ابا یک گفت و کانه  
چرا در از لفظ بید انداخت و اگر چهار صیغه اول آن قسم را با من ضم کنند که  
سست کرد وکیل زن میگوید انخت و زوجت نفس و کلمت رتیب و مولا که  
المذ المعلوم وکیل مرد میگوید قبلت الصحاح و الترویح و کانه من و کلمی مولا المذ المعلوم  
چرا من المذ زن با مرد صیغه گوید زن با مرد بنمبر یاول من شنبه بنمبر رتیب ضرورت  
صیغها بنمبر است که درستم دوم مگر در بنمبر الا صیغه سیم که تخطیاتی بنماید که درستم  
بنششم و بنششم بنشتم که در کسب نه اقسام مکرره احباب را از قسم بنمبر رتیب  
و بنقول را از قسم یکم و از هر یک تقصید موجب قطعی است بنم المذ و دو صیغه بنم  
و بنوایب عقد کنند و ال ایجاب و ال اخر میگوید زوجت ایک بنمبر و الیه  
علی الصدق المعلوم و ال میگوید قبلت لاشرف الایة علیه علی الصدق المعلوم باز دیگر  
یکبار زوجت المذ میگوید باز دیگر باز زوجت ایک بنمبر میگوید یک میگوید  
المذ و زوجت بنمبر رتیب از ایک عمده الصدق انتر عشر توان نصبت  
ساجد و انیا و ال میگوید قبلت الطاح لانس و باقی صورتها که انچه گفتیم ظاهر شده  
و باید کرد که مکتب و کانه از خلاف مشعوه عافیه بصورت که تمیز دهد و اواعاب  
سایر الفاظ را درست تخطی تواند نمود و اگر تخطی بود خود را قادر کرده بنم از احوال  
از میج تواند کرد و رعایت و وقف و وصل و مواضع قد بکند و چون درین زمان در میان  
بجم الفاظ که بر میقتور شده است مثل محراب و مسجد و عمارت است که رعایت  
تواند کرد که بدین گونه نمود و محراب میگوید بفتح ال و یا و ال و لون و اگر  
رعایت طور عرب نموده محراب یکسر ال و یا و با تنوین هم مکن از احتیاط و درست







مكتبة السلطنة  
الاسكندرية

هذا الكتاب من كتب  
مكتبة السلطنة  
الاسكندرية  
التي تأسست في سنة  
١٢٢٥  
هـ















الفرق بينهما ان الحكم انشا قول في حكم شرع متعلق بالامر متحقق لا حكم على امر متحقق من غير وقوعه في الشرع  
 على وجهه كما حكم بان قول في الشرع متعلق بالامر متحقق من غير وقوعه في الشرع  
 لا شرط فيها عدا فانه ان كان حكم شرعي لا يمكن جعله كذا بحيث يمكن ان يكون له وجه اخر فانه كذا  
 بطلت صلتها بخلاف الحكم كذا فانها المسألة **قوله** اما الحكم فمتعلق بالامر متحقق من غير وقوعه في الشرع  
 منها يترب عليه وليس ويجوز ان لا يكون سوا في ذلك الجمع عليه غيره او هو المضمور والغيبه او في حكم الاعلان او ما لم يمتنع  
**قوله** فذكر الشيخ ان الحكم هو المضاف مقدر **قوله** هو مضاف الى ما معناه من الغيبة او الغفلة  
 فاشهر ان الشرع من قول الرضا ما يقولوا بغيره القسيم كما هو اصح القولين في قوله بان قيل حشره الجميع  
 وهو الثالث الاول من التثنية الاولى في الخلاف كقوله جواز التقدير ان التثنية الاولى مطلق فخره انطلق للضم  
 والتثنية الاولى الى التثنية وما معها وانظر ما معه والتثنية الاولى البديهة ثم الغرض ثم صياح ستم والبقرة الالهية ثم  
 الغرض ثم صياح التثنية ثم بقرة الجرح وحصاره والشفاه ثم الغرض ثم صياح العشرة فظهر ان الراجح وهو صياح ثمانية عشر  
 في الاول المستقر والثاني التثنية في التثنية متباعدة لا خلاف وانما يصح عدد المذكور في قول التثنية تغنيها والظاهر في التثنية الثانية  
 الاولى كما عرفت رافض التثنية والا فالظاهر الاول مع احتمال الاول والاولى انما باعتبار رافض التثنية فيكون كغيره  
 التثنية باعتبار الكفارات وقوله التثنية الاولى في كل واحد منها ويحتمل ان يكون جميع التثنية واما ما ذكره من  
 على الاثر في قوله كما هو بان في العبرة او كقوله سالكين او عدل كما صيما وهو مقدر لدلالة النص ودلالة الاية  
 وعلم الخبر المتعلق بغيره في كل واحد من التثنية في جميع الاماكن الوصفية في المراتب ان كفاية الجمع كما عرفت الموقوف  
 على علم مطلق الرضا ان اصلها كذا في الاستدراك وانما هو انما العبرام عارضها كوطر الزويرة في الخبر المتعلق بغيره في التثنية  
 والمراد بالظاهر ان في وكونها ممتنع وما ذكره في الراجح فيها لعدم المعارض مع الصحة والظاهر ان  
 العبرام او ما لم يمتنع على خبر مطلق الرضا واما ما ذكره في التثنية واما عدم الكفاية او مطلقا في خبر  
 وغيره لا لصاحبه البراءة والاولى للضعيف لا ترضى الاصالة لافادة الجمع المعروف في المضاف لا يرد بغيره وقوله  
 في رواية خالدين بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام اذا حضرت المرأة ووجهها او جرت شعرا او منقته ففرق الشعر ففرق  
 او صيما مشهور متناهيين او اطلقا ستمين في كل واحد من التثنية في كل واحد من التثنية في كل واحد من التثنية

في الكفارات

الفرق بينهما ان الحكم انشا قول في حكم شرع متعلق بالامر متحقق لا حكم على امر متحقق من غير وقوعه في الشرع  
 على وجهه كما حكم بان قول في الشرع متعلق بالامر متحقق من غير وقوعه في الشرع  
 لا شرط فيها عدا فانه ان كان حكم شرعي لا يمكن جعله كذا بحيث يمكن ان يكون له وجه اخر فانه كذا  
 بطلت صلتها بخلاف الحكم كذا فانها المسألة **قوله** اما الحكم فمتعلق بالامر متحقق من غير وقوعه في الشرع  
 منها يترب عليه وليس ويجوز ان لا يكون سوا في ذلك الجمع عليه غيره او هو المضمور والغيبه او في حكم الاعلان او ما لم يمتنع  
**قوله** فذكر الشيخ ان الحكم هو المضاف مقدر **قوله** هو مضاف الى ما معناه من الغيبة او الغفلة  
 فاشهر ان الشرع من قول الرضا ما يقولوا بغيره القسيم كما هو اصح القولين في قوله بان قيل حشره الجميع  
 وهو الثالث الاول من التثنية الاولى في الخلاف كقوله جواز التقدير ان التثنية الاولى مطلق فخره انطلق للضم  
 والتثنية الاولى الى التثنية وما معها وانظر ما معه والتثنية الاولى البديهة ثم الغرض ثم صياح ستم والبقرة الالهية ثم  
 الغرض ثم صياح التثنية ثم بقرة الجرح وحصاره والشفاه ثم الغرض ثم صياح العشرة فظهر ان الراجح وهو صياح ثمانية عشر  
 في الاول المستقر والثاني التثنية في التثنية متباعدة لا خلاف وانما يصح عدد المذكور في قول التثنية تغنيها والظاهر في التثنية الثانية  
 الاولى كما عرفت رافض التثنية والا فالظاهر الاول مع احتمال الاول والاولى انما باعتبار رافض التثنية فيكون كغيره  
 التثنية باعتبار الكفارات وقوله التثنية الاولى في كل واحد منها ويحتمل ان يكون جميع التثنية واما ما ذكره من  
 على الاثر في قوله كما هو بان في العبرة او كقوله سالكين او عدل كما صيما وهو مقدر لدلالة النص ودلالة الاية  
 وعلم الخبر المتعلق بغيره في كل واحد من التثنية في جميع الاماكن الوصفية في المراتب ان كفاية الجمع كما عرفت الموقوف  
 على علم مطلق الرضا ان اصلها كذا في الاستدراك وانما هو انما العبرام عارضها كوطر الزويرة في الخبر المتعلق بغيره في التثنية  
 والمراد بالظاهر ان في وكونها ممتنع وما ذكره في الراجح فيها لعدم المعارض مع الصحة والظاهر ان  
 العبرام او ما لم يمتنع على خبر مطلق الرضا واما ما ذكره في التثنية واما عدم الكفاية او مطلقا في خبر  
 وغيره لا لصاحبه البراءة والاولى للضعيف لا ترضى الاصالة لافادة الجمع المعروف في المضاف لا يرد بغيره وقوله  
 في رواية خالدين بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام اذا حضرت المرأة ووجهها او جرت شعرا او منقته ففرق الشعر ففرق  
 او صيما مشهور متناهيين او اطلقا ستمين في كل واحد من التثنية في كل واحد من التثنية في كل واحد من التثنية

الفرق بينهما ان الحكم انشا قول في حكم شرع متعلق بالامر متحقق لا حكم على امر متحقق من غير وقوعه في الشرع  
 على وجهه كما حكم بان قول في الشرع متعلق بالامر متحقق من غير وقوعه في الشرع  
 لا شرط فيها عدا فانه ان كان حكم شرعي لا يمكن جعله كذا بحيث يمكن ان يكون له وجه اخر فانه كذا  
 بطلت صلتها بخلاف الحكم كذا فانها المسألة **قوله** اما الحكم فمتعلق بالامر متحقق من غير وقوعه في الشرع  
 منها يترب عليه وليس ويجوز ان لا يكون سوا في ذلك الجمع عليه غيره او هو المضمور والغيبه او في حكم الاعلان او ما لم يمتنع  
**قوله** فذكر الشيخ ان الحكم هو المضاف مقدر **قوله** هو مضاف الى ما معناه من الغيبة او الغفلة  
 فاشهر ان الشرع من قول الرضا ما يقولوا بغيره القسيم كما هو اصح القولين في قوله بان قيل حشره الجميع  
 وهو الثالث الاول من التثنية الاولى في الخلاف كقوله جواز التقدير ان التثنية الاولى مطلق فخره انطلق للضم  
 والتثنية الاولى الى التثنية وما معها وانظر ما معه والتثنية الاولى البديهة ثم الغرض ثم صياح ستم والبقرة الالهية ثم  
 الغرض ثم صياح التثنية ثم بقرة الجرح وحصاره والشفاه ثم الغرض ثم صياح العشرة فظهر ان الراجح وهو صياح ثمانية عشر  
 في الاول المستقر والثاني التثنية في التثنية متباعدة لا خلاف وانما يصح عدد المذكور في قول التثنية تغنيها والظاهر في التثنية الثانية  
 الاولى كما عرفت رافض التثنية والا فالظاهر الاول مع احتمال الاول والاولى انما باعتبار رافض التثنية فيكون كغيره  
 التثنية باعتبار الكفارات وقوله التثنية الاولى في كل واحد منها ويحتمل ان يكون جميع التثنية واما ما ذكره من  
 على الاثر في قوله كما هو بان في العبرة او كقوله سالكين او عدل كما صيما وهو مقدر لدلالة النص ودلالة الاية  
 وعلم الخبر المتعلق بغيره في كل واحد من التثنية في جميع الاماكن الوصفية في المراتب ان كفاية الجمع كما عرفت الموقوف  
 على علم مطلق الرضا ان اصلها كذا في الاستدراك وانما هو انما العبرام عارضها كوطر الزويرة في الخبر المتعلق بغيره في التثنية  
 والمراد بالظاهر ان في وكونها ممتنع وما ذكره في الراجح فيها لعدم المعارض مع الصحة والظاهر ان  
 العبرام او ما لم يمتنع على خبر مطلق الرضا واما ما ذكره في التثنية واما عدم الكفاية او مطلقا في خبر  
 وغيره لا لصاحبه البراءة والاولى للضعيف لا ترضى الاصالة لافادة الجمع المعروف في المضاف لا يرد بغيره وقوله  
 في رواية خالدين بن سدير عن ابي عبد الله عليه السلام اذا حضرت المرأة ووجهها او جرت شعرا او منقته ففرق الشعر ففرق  
 او صيما مشهور متناهيين او اطلقا ستمين في كل واحد من التثنية في كل واحد من التثنية في كل واحد من التثنية



[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

[illegible]







[illegible]

لنفعل <sup>ان</sup> انما انتقلت القدرة سقط الوجوب لابطال النذر بحرف القسوة <sup>ان</sup> انما الوقت لمعذر القصور فليست ابل  
 انذر وكانه ابراهيم على الملك الجواب بحرف السطان على ما يتحقق بما ذكره او مع غير ما يجب مع ان البطولان لا ياتيا صحة  
 واذا انعذر العفل سقط الوجوب بسقط النذر مع غير ما ذكره في مثل <sup>ان</sup> انما القصور اى المنع غير ما ذكره  
 اصله طاعة كما لا يخفى المذكور وقد يكون مباحا <sup>ان</sup> انما في معرض مانع شرعي ففعله واجبا فيكون مباحا كونه طاعة او  
 وفرضه بالتعقيب لقوله مقتدره <sup>ان</sup> انما كان مباحا <sup>ان</sup> انما لو امكن المانع الشرعي <sup>ان</sup> انما يجوز كونه مباحا طاعة او  
 غير طاعة او غير مباح مخرج بالتعقيب بما اخرج مباحا طاعة بالطاعة وما كان مباحا مباحا <sup>ان</sup> انما لو امكن  
<sup>ان</sup> انما القصور اى ان النذر ليس بشئ الا ان يكون مباحا طاعة <sup>ان</sup> انما كان مباحا طاعة او غير مباحا طاعة او غير مباحا طاعة  
 على شرط كون الجزاء طاعة فليس اى في غير جواز النذر المتبع به غير بشرط فلو لم يستلزم الجزاء طاعة كان بشرط النذر ان  
 يكون طاعة مطلقا وهو لا يعول به فلا يصلح الجزاء لئلا يملك <sup>ان</sup> انما يقرر بعد ارضى من جهة انه يصير مباحا  
 المنع من التعقيب عدمه وهو ما علق المشرع عليه العفل مبنيا على الفعل <sup>ان</sup> انما لو امكن المانع الشرعي <sup>ان</sup> انما يجوز كونه مباحا طاعة او  
 او بوضعية النذر <sup>ان</sup> انما في معرض مانع شرعي ففعله واجبا فيكون مباحا كونه طاعة او  
 عن كمال مقتدره الشكر على العصية او على ترك المباح <sup>ان</sup> انما في معرض مانع شرعي ففعله واجبا فيكون مباحا كونه طاعة او  
 ويتحقق باقتضائه <sup>ان</sup> انما في معرض مانع شرعي ففعله واجبا فيكون مباحا كونه طاعة او  
 مباحا على المصداق <sup>ان</sup> انما في معرض مانع شرعي ففعله واجبا فيكون مباحا كونه طاعة او  
 المرجح بحسب التقدير <sup>ان</sup> انما في معرض مانع شرعي ففعله واجبا فيكون مباحا كونه طاعة او  
 اياه كقوله في موضع <sup>ان</sup> انما في معرض مانع شرعي ففعله واجبا فيكون مباحا كونه طاعة او  
 وقد يكون مع الكرامة ومع محبة ما تقتضيه التوجهية الى احتمال كونها زائدة وهو حسن <sup>ان</sup> انما في معرض مانع شرعي ففعله واجبا فيكون مباحا كونه طاعة او  
 استعمال السمع في فعل الله كونه <sup>ان</sup> انما في معرض مانع شرعي ففعله واجبا فيكون مباحا كونه طاعة او  
 بالثبوت انما الذات للمرتبة عنها بهذا الاسم <sup>ان</sup> انما في معرض مانع شرعي ففعله واجبا فيكون مباحا كونه طاعة او  
 سبع عشرة كقوله في موضع <sup>ان</sup> انما في معرض مانع شرعي ففعله واجبا فيكون مباحا كونه طاعة او  
 النون وضمنها وايم يفتح الهزة وكسر باع ضم الميم وينفتحها فاحتمت مع فتح الميم <sup>ان</sup> انما في معرض مانع شرعي ففعله واجبا فيكون مباحا كونه طاعة او







































































منه من ان ينفذ الصف لولا كانت زيادة القيمة سبب زيادة العيب وان نعتت صفة الصف او ما قاربها  
 فراشا الة فبقوم بالان في كل الة عدم الرجوع به طلقا لا دونا من الوجوه سواء كان باقيا ام بالغيا  
 والوجه هو ان لا يسلط على ان يرفع عليه عدم الحق فيكون المنزلة الابدية وهو مع بقا العيب قد  
 يقال ان القيمة الرجوع الى العقل المنزلة له وهو متعلق بالصف والصف استعمل فيه وفي غيره كما مر ويكن الجواب  
 بالان القيمة الرجوع الى العقل المنزلة له وهو متعلق بالصف والصف استعمل فيه وفي غيره كما مر ويكن الجواب  
 وقد تقدم التنبيه على ذلك في غيرنا ومع تلكه ترك القيمة باعتبار العجز فيكون العقل الجواب الرجوع  
 الى الصف وعدمه ويرجع المشتري الى البائع بما اقترن له من زيادة القيمة عن الترتيب لعل في دفعه ما عليه  
 على الاقر قد تقدم ان المشتري يرجع بالتش لنقص الصف الى البائع او مثله او قيمته اذا لم يجد المالك البيع وقد قال المالك  
 ياخذ عيبا ما له ان كانت باقية ومثلها او قيمتها ان لم يكن فيه فلو عطف العيب واخذ المالك المشتري فاشترى القيمة  
 امسا وبه التمس المشتري دفع المشتري الى البائع او ازيد او انقص فخطا اداء والنقصان الاما ظاهر وعلا  
 ويرجع المشتري على البائع بتلك الزيادة فلو كان الترخيم والقيمة عشرة مثالا واخذ المالك المشتري عشرة رجوع  
 المشتري على البائع بخمسة لانه قد مره والفرق انهما على اذا نقر ذلك فقيمة ما يرجع الى القيمة عشرة على الزيادة في الترخيم  
 ويجوز رجوعه على الزيادة والمضادة الى القيمة ويجوز رجوعه الى العيب بخمسة الرجوع بعينها وخمسة رجوع المالك واعلم  
 ان رجوعه عليه يعني بعينه وانه منه لا بعينه العوض الرجوع المتعارف وقرئ بين تقديره بينه وتقديره  
 على حتى انه مع التقدير ان لا يستعمل في ذلك فانه له قوله الرجوع الى المشتري اما ما قاله في الترخيم القيمة  
 فلما يرجع به الرجوع عوضا سبب فلتا مع العوض والمعوض قد تقدم ان المشتري مع عدم اعادة المالك مع  
 على البائع بالتخلف والفرق قد مره فاذا فرض اخذه الترخيم البائع فقدمه عوضا للمشتري او عوضا ما قاله في الترخيم القيمة  
 البائع فلو يرجع على البائع بما قاله الترخيم القيمة مع رجوعه بالزيادة يكون قد جمع بين العوض الترخيم ورجوعه  
 البائع والمعوض وهو ما قاله في الترخيم القيمة فان قلت هذا سبب في فرض سبب الرجوع البائع فلو فرض  
 تلف العوض او عدم اسكانه سبب في فرض سبب الرجوع البائع فلو فرض سبب الرجوع البائع فلو فرض  
 البائع وذلك يتم باخذ عيبين عوضا او مثله او قيمته وفيما عدا ذلك سبب في فرض سبب الرجوع البائع وبما عدا ذلك سبب في فرض

ان الرجوع على البائع في الصف في كل حال  
 ان الرجوع على البائع في الصف في كل حال

ان الرجوع على البائع في الصف في كل حال  
 ان الرجوع على البائع في الصف في كل حال

رجوعه عليه فان ذلك الحق يرجع اليه من الصف وان لم يكن اخذه فقدمه وقيل لا يرجع بالقيمة طلقا  
 زاد في الترخيم ان لم يرد فالقول الاول عدم الرجوع بالقيمة مع عدم الزيادة في الترخيم والقول الثاني عدم  
 الرجوع غير مقتضى تلك القول الاول عدم الرجوع بما قاله في الترخيم القيمة وان الزيادة في الترخيم عدم الرجوع بالقيمة  
 والزيادة والاول احمد له قوله على ان يكون العيب مضمونة عليه كما هو شأن البيع الصحيح والحمد لله  
 في هذا وليد صاحب هذا القول في توضيحه انه قد تقدم ان ما يصح في بعض الصفه كالبيع فانه لو كان صحيحا  
 كان تلف البيع من المشتري مع ان يثبت من غير ما سطر عليه من التلف في المبادر وقبل القبض  
 ونحو ذلك لكنه لو كان كاشرا فانه يكون مضمونا عليه والفرض منافذ البيع وقد اقدم مع جملته على قوله  
 الصحيح او اختلف وكما هو مضمون بهما عليه في بعض ما عدا المالك والرجوع به على البائع وذكره البيع الصحيح  
 مع التمسد لبيان انما عدة المقتضية لربط التمسد بالصحيح والا فلا دخل للصحيح هنا ويجوز ان يكون المراد  
 ان كل من البيع الصحيح والتمسك مضمون ونحو ذلك من دخول في ضمان العيب وهذا البيع اما ان يصح او يفسد وكلاهما  
 تضمن فيه العيب كماله تلف العيب انما لو عطف العيب الصحيح والتمسك فانها مضمونة عليه وهذا التمسك  
 او مشد ما تضمنت العيب مع وفاء به في المضمونة عليه فانه يصح قيمتها او لو ان العيب مع التلف مضمونة  
 عليه فلك القيمة وانما بالكاف وان ان يقول فانه لو تلفت لان الضمان لا يتغير من التلف بل قد يكون  
 كالتقصير وكونه وفيه ان ضمانه للتلف لا يرد انما في ثبوت العيب الذي قد تقدم في ضمانه وهو معروف  
 من البائع يكون المجموع له بالتخلف ان لم يفرغه ما يرجع عليه به وقد حصل له في مقابلة نفعه على اولى حاصل المراد  
 من هذه العبارة ان دليل صاحب القول الثاني ان هذا دخل على ان يكون العيب مضمونة عليه ومقتضى الضمان  
 ان لا يرجع به وبجته معه ان ما ذكرت غاية ما يدل على انه دخل على ان يكون العيب مضمونة عليه مع انما  
 لو عطف تلفت من ماله وضمنه التمسك البائع انما على ما قدم عليه به فثبت له دليل آخر والحال ان غرضه  
 من البائع يكون المجموع له بالتخلف ان لم يفرغه ما يرجع عليه به وقد حصل له في مقابلة نفعه على اولى حاصل المراد  
 والحال ان حصل له في مقابلة نفعه كسائر الدار وكوب الدابة فان المالك اذا رجع على المشتري بما يوجب  
 كان المشتري الرجوع بهما على البائع لو فرضه وجه المشتري وكونه ما قدم على ذلك الا يكون العيب او المقتضى

القيمة



[illegible]

من قبلة جزو فانت من المبيع فهو بقوله مال الغير وما لا يملكه فانه بقوله جزو الفرض الخ فاما ما لا يملكه فانه  
 فالجزء الفاضل المتقابل كجسده الفرضه كالجزء الفاضل في غيره وقد ذكر المسالك في مسئلة بيع الحار من غير  
 البقرة ان الارش من جزو الفرض وهو لا يوزع على الشروط والى الصدق ما صح فيه البيع انه هو لا يملكه بل  
 والعقد شمس في غير معين ومنه انك اذا اوجرت الفرض فان بعضه ليس من عقد فذلك الفرض ما قبله بالبيع  
 من غير صحة هذه المقدمات وجب طاب فراه اراد بذلك ان اطلاقه في مقوميهما مجتمعين ثم تقويم احداهما لا يتم  
 فضرورة يكون للبيعة الاجتماعية من جهة زيادة قيمة العين فانه لا يكتفى بتقويمهما مجتمعين ثم تقويم احد  
 منفردا ونسبة الى الجلي عندا النسبة والقاعدة ووجهه انما لو فرضت ثمة كل واحد منفردا عشرة مثاقيله  
 المجموعين كانت نسبة احداهما الى الجلي الثلث فان نسبتا ما صح فيه البيع لزوم صد الرجوع بنظر الفرض انما لم  
 ان الرجوع بانك الفرضين معا بما في الفرضية فانه في مقوميهما معا واما ايضا لظهور تقويم احداهما وهو مثل في المقوم  
 ما صح فيه فانه البيع فلو اقررت تقويم المبيع لزم الرجوع غلبت الفرض المثال المذكور فيبقى مع البيع غلبته  
 مقابل ما لا منفردا ولا يملكه فبقا بل ما لم يبيع غلبت الفرض في المقدمتين من غير مقابلته احداهما بقية منضمها وهو  
 وهو المراد بقوله اذا لا يستحق ما لا يملكه احداهما لا لا منفردا او اذا كان كل واحد لا يملكه فاما لا منفردا فكيف يمكن  
 المذكور المقوم طرف الى سورة ما يحصى له واحد والى ان الجلي لم يعميه معتبره ففرض الطريق سواء كانت حصة  
 في البيع ام لا والى ان اراده بذلك بيان قاعدة كلية تنطبق على جميع الحالات والوافق ما تقدم ذكره في  
 بهما اراه لا يملكه فانه اصل من اراهه الفرض في زيادة من قيمة ما لا منفردا وقد ذكر في التعليق انك  
 ما لا يملكه فانه في المقدمتين منفردا ولا يملكه فانه في المقدمتين منفردا ولا يملكه فانه في المقدمتين منفردا ولا يملكه  
 قدر غير محدد من غير طرأ الى ذلك وهو يقتضيان يكون احداهما ولا لا يستحق ما لا يملكه فانه في المقدمتين منفردا ولا يملكه  
 استحقاق احداهما منضمها والا فغير منضم فيوزع الفرض على احداهما واعتبر الفرض في المقدمتين منفردا ولا يملكه فانه في المقدمتين منفردا ولا يملكه  
 وانما في المذكور وبعبارة اخرى فانه في المقدمتين منفردا ولا يملكه فانه في المقدمتين منفردا ولا يملكه فانه في المقدمتين منفردا ولا يملكه  
 حقيقة غير ذلك فلو لم يجمعين لزم اعتبار الفرض في احداهما او فيها وقد ظهر عدم احتفاء كل واحد منهما فانه في المقدمتين منفردا ولا يملكه  
 لا اعتبارا من العينين منضمها او ما لا يملكه فانه في المقدمتين منفردا ولا يملكه فانه في المقدمتين منفردا ولا يملكه فانه في المقدمتين منفردا ولا يملكه

ما یک کل واحد عالمه الا منفرد او چند تا نیست  
مراده بزرگ است از مستحق



























[illegible]

بالقائمة

١١٠  
 القصة بانتم من الغلام  
 ١١١

[illegible]























































المورد من قهره من جهة الزبرج اخذ في الجنس قال انها لا على الكرامة باعتبار قوله باليد والاعمال  
 فرفضها ما هو مورد في بعضها ما هو غير مورد في بعضها ما هو مستلزم لها ورد ان الربا في النسبية ولها نص في بعضها  
 الخبر فالتعليق على التفسير المذكور لا يظهر وجه قوله في الروايات الا ان يكون نظره الى ان النسبة في اصل كون في الزبرج  
 فتأمل وقد وقع الخلاف في بعض من النسبية مع انما الجنس لا لا يعمل الا في بعض من النسبية في ذلك  
 في الكرامة انما هو لغيره انما اخذ في الجنس فليس هو كغيره في هذه العبارة ان على نظرية الكرامة في قوله فيهم  
 انه لما دل على جواز البيع مع اخذ في الجنس على اي وجه كان في بعض من النسبية مع الكرامة فيمكن ان يقع النسبة مع الكرامة  
 الا في بعض من النسبية مع الكرامة فيمكن ان يقع النسبة مع الكرامة فيمكن ان يقع النسبة مع الكرامة فيمكن ان يقع النسبة مع الكرامة  
 اخذ في بعض من النسبية مع الكرامة فيمكن ان يقع النسبة مع الكرامة فيمكن ان يقع النسبة مع الكرامة فيمكن ان يقع النسبة مع الكرامة  
 لا يقتضيه قوله فيهم فيكون انما هو وجه بان قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 وقد تم توجيه لفظ الكرامة السابق ان قلت ان اعراضه في ظهوره في النسبة في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 صيغة التخصيص في الكرامة انما يظهر في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 ما دل على النسبة مع الكرامة في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 عن مع الكرامة في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 على من جعفر انما دل على النسبة مع الكرامة في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 صحيح في تقديره على ما دل على النسبة مع الكرامة في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 مع الكرامة في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 وقد دل على النسبة مع الكرامة في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 كما في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 ان ذلك لا يقال في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 قال في بعض من النسبية مع الكرامة في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم

قلت نفهم

ثم على ما علم من خبره من جهة الكرامة انما هو وجه بان قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 هذه مزية استلزام الكرامة في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 التفسير في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 فيما يقتضيه في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 روايات في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 مع دعوى انما هو وجه بان قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 احكامه في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 ان يكون من وجه بان قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 اجماع في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 وقد دل على النسبة مع الكرامة في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 التفسير في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 ووجهه في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 بنفسه في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 ما دل على النسبة مع الكرامة في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 والاقول في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 كان حقه في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 وسرقة وقدره في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 كما ان يستلزم في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 دون العكس في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 ما دل على النسبة مع الكرامة في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 والله وبالله وبالله في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم  
 والله وبالله وبالله في قوله فيهم في زيادة الظهور على ما يستفاد من الاشارة في قوله فيهم



لا يشترط فيه ان لا يملك على الزوج بل لا يشترط ان يكون الزوج مطلقا فالتحريم في هذه الجهة  
 لا يقتضي عليه المانع باعتباره المانع فانه مراد منها والانسب للمنع في احوال المرأة كالمطلقة  
 ولا يشترط ان يكون المانع في نفسه بل في مقتضى المانع في امره نعم تنافي الحال والمرأة في مقتضى  
 التاميم واما المرأة وطولها وكما سئلها ان لا يملك المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 وفاق قال ان شرطه لا يملك ان يقول هو موضع الضرر وفاق ونقل جميع عبد الله بن مسعود  
 محمد بن قيس موقوفه حتى يبرأ الدالة على ذلك بعد التعديل بالوافق لعقد ما يملكه التوافق في مقتضى  
 فقل وعلى كل حال على عدم جواز طلي الزوج اذا ملك له زوجة بارز جارية الملك بان التفصيل في قوله  
 الا ان ارضاهم او ملكته بانهم يقطعوا المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 اجتماع مقتضى المانع على مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 راجع الى الاخير في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 لو ملك الزوج البعض كان حكمه كحكم المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 وبعضه بالملك وهو لا ينعقد ولو لم ينعقد الا في ارضاء جارية الملك في مقتضى المانع في مقتضى  
 في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 انفراده ومع قيام الاحتمال في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 اجتماعهما في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 احتماله في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 وفي مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 كونه ذكر او انثى واحدا او متعددا صحيحا او معيبا لان المقصود اصابته بغيره وموتها  
 فهو شرط في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 او شرط في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 مقصودا بالاحتمال ولو لم يكن معقودا وقت البيع فلا يجوز الا لغيره ان يشترطه في مقتضى

في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى

اجزاء الاولى فانه ان كان باعنا لمقتضى المانع لا احتمال للرجوع وعدمه فلهذا  
 الرضا في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 سابقا عليه مع المانع وعدم البينة له والمقتضى لا يملكه عدم المقدم الذي هو مقتضى  
 ان البينة في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 بين المقدم في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 وهو ان مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 كما نقل في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 بالشرع او غيره كحكمه في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 وهو مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 الى الاخير او اذا جعلت على ما يقتضيه مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 فربما يملك مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 العلم ما في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 اما مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 لا طلاق الا في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 المقتضى في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 وان مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 عن الاستبراء في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 والدرج في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 الاستبراء في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 حيثها اذا كان مجرد المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى

في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى  
 في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى المانع في مقتضى











الوكالة لا تشمل ان يظن الاذن على المظنون ولا فرق بينهما ولا منه انما عدم المظنون والا فقولنا ان  
 ان قلنا بعدم بطلان الوكالة الماذون فيبطل انما هو في نفسه يكون التصرف بغير العلم بالحق والادعاء  
 قد يكون متبعية للملك وقد لا يكون المراد كونها لا يشترط ذلك مع كونها ليست من جهة الحقيقة ان حصلت  
 معها والمراد منها الاذن بعد غير السيد او كالتسليم لا مطلق الاذن والوكالة بتبعية الملك بتبعية ملك السيد  
 للعبه او الى بالمشخص بتبعية المالك واما لو ان المشخص مع عدم التفصيل هذه الصلوة تتعلق  
 فقط بغير وجهتها بتفصيل الفرق بها منعه او ان يشترط في القول بالقرينة مطلقا يمنع بعض ولا يمنع بعض  
 والقول بتفصيل غير تفصيل في الفرق فيكون ان بالمشخص رفقنا احد بهما باسم احدى والآخر باسم  
 الآخر احدى بهما سابق والاخر السابق وانما يستلزم ان يكون في السابق وكذا في اسم احدى  
 ومنها يعلم الاخر وكان هذا في غير الفرق في هذه الميزة فانه بالاقتران لان السابق والسبوق لا يظهر  
 منها الاقران محتاج الى تفرقة اخرى كما يظهر من الرواية الى اسم وهو الوجه في قولنا قال كل احد منها الصلوة  
 انت بعد شتر بلك فانه من هذا الشر لا لنفسه وفي الظاهر ان لا يكون في ذلك وبطلان القول في التفتت  
 حتما ان يصور حكم العبد سببه فترد على ما اشار الى ان لا يتم فيه احتمال الصحة مع القارعة ومع الآخر اظهر لانه  
 مع صحته من من يكون العبد ملكا سببه اذا الغرض من انما لا نفسها واما فيما سبق فيكون في الصحة مع القارعة  
 بالمقارنة بكون العبدان وعدم اعتبار ما في العبد من صحة العبدان في كلامه والدر طاب نواه ينعطف  
 يمنع من ان هذا القول من ان القيمة في المشخص يمنع كون القيمة هو العبدان من دين ووجه حكمه  
 مشددا وانما ينعطف هذا القول بالحوار الى اى وعدمه منع واضع لان هذا بطل المسلم فيه ان لا يظن  
 المسلم فيه ما يكسبه على وجه ترتفع لهاته واما في التسلط في الجوان لا يمكن فيه على هذا الوجه فانه  
 من العبد مشددا في غير الجوان لا يمكن فيه ان يصحح المسلم فيه الا ما يشترط من التسلط في الحارة الحامل في ذلك  
 او الشاهد كذلك في ان الاخر بتسليم مشددا المنع ان المصو حيه الى السيد العبدان فترد على ما في حقه  
 ان قلنا بعدم ضمانه من عدم ضمان المقتوض بالستوم  
 او كما انما اعطى على قوله بالقوة لا يبيع اربيع فانه لا يضمنه كمن ينفذ ذلك كما حصل من اوما قبله انما انما

فرضه فيقول  
 انما هو العبد  
 في قوله لا يضمنه  
 انما هو العبد  
 في قوله لا يضمنه

فقد بعدم ضمان المقتوض باسم المقتوض من انما ذكرنا في كل واحد منهما ان قلنا ان يبيع المقتوض يكون المقتوض  
 يبيع المقتوض ويبيع فانه من مقتوض المقتوض من المقتوض لا يبيع حقيقة ولا كما انما استيفاء المقتوض  
 السابق في القبض لا يستيف الا ببيع ويرفع هذا التوجيه ان البيع على كل واحد من العبدان من جهة كونه  
 فردا لبيع يكون في المقتوض ببيع على دفع الاثنين في حقه مطلق في فردين بعد ان كان غير مختص بكونه كسر البيع  
 اذا دفعنا البيع وحسن المقتوض فانه حكمه انما الضمان او المقتوض بالستوم على القول به لا يكون مختصا  
 في الحقيقة اراهم على العبدان كما يظهر من عبارة المصنف وهو من كونهما اراهم من كونهما  
 كل واحد منهما سابقا لما وصف به فهو المطلق واحد منهما وطبق احداهما وان الآخر لم يتعلق البيع بالحقيقة  
 لان البيع لم يقع عليه بلفظ يكون المقتوض في غير المقتوض على ما فيهما في البيع بالستوم لان المقتوض  
 والبيع في وقت الضمان في ذلك وينكسر كقوله الحق انما يبيعونهم من انما في ذلك سبوق في قولنا  
 ومن تميز من القاب يظهر عدم المناقاة في بيع منعت الرواية انما اراهم من كونهما لا في الحقيقة  
 بقوله انما يبيعونهم باذن قامة مع كون الرواية ضعيفة فلا يشتبه بها حكم المقتوض في ذلك وان المقتوض  
 المقتوض بلفظ العبد في جميع الخواص اى من الخواص كقوله كتاب المقتوض بعد ثوبا ودفع  
 اليه اثنين او اكثر او ان بالكت والدر شغل المقتوض المقتوض بلفظ العبد فيكون قبا سا حقا  
 دون ما تقدم من حيث شمول العبد للاثنيين ودخل الامة في حكم العبد في الجاهل في حق المقتوض المقتوض ان  
 الحكم في نفسه خصوص في الامة والمقتوض وجه القطع بعدمه في غيره محتمل احتمالا قويا وقد تقدم ادعاها  
 في العيس واما هذه ان لا لا ينعفى الشك في كونه قبا سا اول وجه له وغيره بما شئت فيه واما كونه كراه  
 مجرد من كون لوجه الرد ودر المقتوض ان القسم لا يبيع عتدود وقرن قوله يظهر عدم احتيا ربيع من المقتوض  
 وعدم الكفا بطعن على الحكم في الخواص من المقتوض والاقول عدم الصالح في قوله انه ارجع الى قوله المقتوض  
 ويجهل ارجع الى الجمع في قامة عدمه من المقتوض في الرواية وان كانت ضعيفة بطلان المسألة  
 وهذا هو الاثر للضعف الرواية وفيها القضاة كما ذكر وشيخنا الاصل هو اقوى منها  
 في طبع او كلام الاثر في قوله في قوله لا يضمنه كمن ينفذ ذلك كما حصل من اوما قبله انما انما

قوله من تميز من القاب يظهر عدم المناقاة  
 منع الفرق بين المقتوض والمقتوض  
 فكيف يكون بينهما تميز مع عدم المقتوض  
 الشتر منه



عدم الاحتياج الى ذكرها لانه فيما بعد لان المقام هنا يقتضى تقييده بما ذكره وان ذكرنا بعد الاليج  
افرادا بليغ لمطلق التسمية مع تراصها على عدم القطع بعد ذلك المسوغ للبلع مطلقا  
او غير كراهية الراس غير كراهية ما اختاره المصنف او مطلقا ليشهد غير كراهية ما سبق في التعديرون  
مجازا او لانه ليس بمترا فيما صغر لان بعضه صغر والآخر وبعضه بزر كل في حكم كراهية  
جمع كراهية الراس الموضع التي اتي بها موته للجمع بين متناهيين وكونه من المعلوم الظان اقل من فعال  
كعدم اذنته وغان واعنته وكونه من المعلوم الظان ليس من حيثية عليه المفعول بالجمع فيجعل المفعول بالجمع  
وان كان غير مضموم لم يثبت فيه مرتبة خصوصاً مع وجه ذلك في المفعول عليه وقد رايته في الجمل  
فبعض مصنفاته البصر وقد كنت تارة بخط فوجبه العبارة انه يكتب انها معطوفة الى اسفل فاشبه  
ذلك في التنقيح بانه جمع غير اذ استبعد ذلك لوجه غير متبناه في المفعول المعقولة معقولة انه  
لما كان صاحب القاموس محمداً في الجمع ولما كان يكتب في ذلك القاموس مع تنبيهه الى ان الكتاب  
على ذلك كان يظهر في حرف الجمع لاجل اعادة الجمع فخرج من تحت الجمع لاجل اعادة الجمع لاجل اعادة الجمع  
لان المراد التسمية على الجمع وهو كصحة ذلك تارة بانه خرج من تحت الجمع فخرج من تحت الجمع فخرج من تحت الجمع  
بمثل ذلك لانه ليس بغيره المضاف يفوق بين الجمع والمفعول ففقد الى جهة التسمية لعدم اشتباهه ثم رايته ان  
هو انه لا يشق عليه ولا يعلق من غير ذلك فخرج منها على وجه هو وجهه ليطبق على كونه بعبارة  
وهو ان اذا قلنا مثلاً رجلاً من رجال جمع كان معناه ان رجلاً من رجال جمع بآخرون ومثله ان قلنا مثلاً  
الجمع فان معناه ان تشبه الواحد بغيره وجمعاً بغيره ومن المعلوم ان المراد من المصنف في المفعول  
فذلك ان كل واحد من رجال جمع بغيره كونه مشروطاً بغيره وهو مذكور في كلام جمع كراهية الراس بغيره  
رجال وزيه كيجب في رتبة من فظلمه لان المفعول بغيره مذكور في كلام جمع كراهية الراس بغيره  
قلنا رجال جمع بغيره فان قيل بعد المفعول كذا كان لفظ المفعول اذا قد علم كذا كان لفظ المفعول  
الى ما يتوهم من الحكم مع صحة لفظ الحكم في كلامه فان وقع بغيره المفعول كراهية الراس بغيره  
الغنى وكافي في الجمع وغيره وان كان في القاموس الصحيح ذكره فان شذبه بغيره المفعول كراهية الراس بغيره

بعضه بغيره كراهية

اكتفاً بالنظر عن القاموس الصحيح لكونه غير صحيح اذ كتب في غير محصور من قول في القاموس الصحيح  
التي مصنف في الصحيح والكم كراهية الكرامة وعلى الطبع والخط والنور والجمع والكم والكم وكونه في القاموس الصحيح  
استعملوا جميعاً كلاماً وقد اقتصر المقام الاطاب من هذه العبارة والافاق في هذا المقام  
بما تراه من ارجح الفعل كذا اذا قبل واخذ قال في القاموس المعتمد شذبه في شذبه المفعول كراهية الراس بغيره  
باعتبار رتبة ذلك فترتبه في بعض بعضاً او هو بعض اصل المفعول كراهية الراس بغيره في بعضه مصنفه  
الى القاموس واما في معطوف عليه كما ذكره الشيخ في البسوط من هذا التفصيل في معنى زعمه والافاق في القاموس  
المعتمد بغيره في المعتمد اذ رتبته في المعتمد اليها لكون المراد الجمع بينهما مع كون المعتمد اكثر مرتبة  
في خيرة المشتري فظن بها وان الظاهر ان كراهية الراس بغيره المفعول كراهية الراس بغيره  
ما تجب فيه العبارة ويحكم حكمه باللام ايضاً في التسمية وعلى ان التسمية في ما خيره باختياره والاول اظهر  
فطرق التخصيص في القاموس الى بابها لان التخصيص كصاحب تنبيهه في مطلق الراس لان سبب  
في الصانع من غير التسمية لا كما يظهر في القاموس واما في ما يستفاد من التسمية ان اذا كان يتوهم المشتري  
كان من باب التخصيص لم ينفذ في هذا المشتري اختياراً فان خرج الاس من مطلق المقام ان اختياراً في التسمية  
ما شاء الراس السبع وكذا الجمع فخرج بعبارة قد رايته في غير القاموس ووجه القوة على ذلك  
بما استعمل في التسمية في المفعول كراهية الراس بغيره المفعول كراهية الراس بغيره المفعول كراهية الراس بغيره  
مثلاً لكل ما يتفاد فعله والوادة معتران في المفعول كراهية الراس بغيره المفعول كراهية الراس بغيره  
ما يقتصر في رتبة رتبة بغيره المفعول كراهية الراس بغيره المفعول كراهية الراس بغيره المفعول كراهية الراس بغيره  
في المفعول كراهية الراس بغيره المفعول كراهية الراس بغيره المفعول كراهية الراس بغيره المفعول كراهية الراس بغيره  
صلى ابن فارس في هذا المفعول كراهية الراس بغيره المفعول كراهية الراس بغيره المفعول كراهية الراس بغيره  
جميعاً معناه لانه قد تشبهه او لا بآراء احوال في نوع او التوزيع وما حصل به من المفعول كراهية الراس بغيره  
كغيره من الشواهد عدم التدخل الاختصاص في كلامه فظن في كلامه كراهية الراس بغيره المفعول كراهية الراس بغيره  
شذبه في القاموس مثله فبما في وجه يفوق ميسر وميسر مع ترجيح عدم جواز شذبه المفعول كراهية الراس بغيره

قوله

الاول كون ما ذكرنا في مرفق مصدراً لغيره  
في القاموس في مرفق مصدراً لغيره  
ما ذكرنا في القاموس في مرفق مصدراً لغيره  
لما ذكرنا في القاموس في مرفق مصدراً لغيره  
ذكرنا في القاموس في مرفق مصدراً لغيره



فيهما عدد منها لا كما في البوم على نسبة الخبز فاذا رتب نصف كان الجوز نصف ونصفه وكذا  
 اما في الرطل او الكلو استثنى عشرة ارجل وبعد التمام كان المجموع مائة نسبتها اليها عشرة ونقص ثلثين  
 فثبت ان ثلثي الرطل ينقص بنقص عشرة وكذا ونظر في احتمال ان الرطل مائة مائة مائة  
 من حيث تعدية العدد المنصوص عنه في سبع الرطب بالتركان العدد النقص اذ جفت في جارية مع غير الرطب  
 بالتركان فيكون كما نعتب بالترتيب والاختلاف في الجارية مع من حيث نظر في احتمال الزيادة في كل من العوضين  
 الرطب واليوسع الرطب واليابس الرطب فتكونه ونظر في احتمال معطوف على قوله تعدية وهو  
 ارجع الى ما في معر المتعدية ونظر في صحت العطف فيكونه في قول الله تعالى ما قلت على العدد المنصوص عنه من حيث  
 انه عند المنع النقصان عند الجفاف فيكونه لا زيادة في الشيء على المتزود الى التراب ولو كان ربوبية بالقوة  
 كما يظهر المسالك لكن من كون الثمرة على الشجرة الربوية اظهر من ان كانا العوضين جنس التعريف  
 بالخلق في حصر الخلق في الرابطة مع كون هذا المعنى غير غيره لما ذكره لنا في عقديته العدد المنصوص عنه ونظر  
 التراب والخلق اليابس فيكون العدد المنصوص عنه في ظاهره وهو الرطب نظر في نطق الرابطة في الشجرة حيث انما  
 غير مؤزلة ولا كليل وان كان العوض الآخر كماله من حيث كونه في قوة الموزون وكونه وانما نقص في جفت  
 واتفاق المساواة في عدد ما حصل المعنانية التي به غيره وهذا اللاحق اذا كان غير يابس وجوز في اللاحق  
 نظر في معطوف ارفق في الكيل والوزن وكما ان الطعام يغير الطعام في به وان القبيض في  
 في بعض هذه العقود من ان الخلاف في تقصيد المساواة ولا علة في الرطل في شجرة العواكر  
 لا علة في غير الحق صحتها كما في قوله الخلل اذا كان كماله ان القضا بالزيادة في انقص حركاتها في قوله ان  
 لم يتحقق بها لم يتحقق بغيره وابل مرجع في الاعداء المقررة لبيع شمله في ان العوض ارا في جبهه مذكر  
 في ان العوض غير لازم كونه منها ليعبر عن الشريك وان ما تكون منها فان الجواز لا يقتضيه ذلك بل ان تم  
 فانما يتم على تقدير كونه منها والرض بالقدر منها او غير غير بالاعداء شتره الا ان نزل على الاستقامه كما تقدم  
 في بيع الثمرة مع الاستثناء والاراد ان لو نزل على كون النقص في حقه هذه الثمرة كما في هذا ولو كان النقصان  
 لا يثبت الا لان النقصان في العدد به العلم بل هو من النقص في النقصان والفرق ان النقص وقع في حقه هذه الثمرة والعلامة

لا زنته فلا ينقص سبب في شئ ليس لاراد بالخلل فيه ان لا يرضى بغيره ليس من الموقوف على قوله وانما  
 هذا ما به وان كان كماله كماله فيشكل في حقه فانما انما يرضى بغيره فيظهر ان لا يوقف في حقه وانما  
 لحصول الضرر وكان هذا اذ اراد ان لا يرضى بغيره وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 عرف في حقه في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 فانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 بالحق في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 الشروط لما كانت موقوفة في البيع في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 الشروط المقررة في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 الترخيص ما يرد منها في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 ان كان هذا الحكم ايجابيا فلا يثبت في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 المحقق في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 يتبع في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 ولا اعتبار في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 ولا اعتبار في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 الكيل في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 لا جداه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 بان كان بقدره او دونه وفي حكم حقه في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 الى القبيض فانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 المتعاقدين بان يعقل ولا يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 لما في حكم حقه في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 بالاول لا يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما

فانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 فانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما  
 فانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما يرضى بغيره في حقه وانما































واما ما رآى رتبة قدية فلا يشترط فيه ذكر الجنس الوصف وكما على يصح من ذلك الكفاية بأثرية القدير  
 ولو وصفها بالاداء وصف السبع والتمتع بالمشترى وانقص ما عاين كمال البعض وسرعة البعض  
 ومشتا الرض من السبع وثبت طوله بالوصف عشرون وعشرة من السبع فظهر ان السبع عشرون والعشرون بالاداء  
 العبد بالاداء فثبت طوله حقيقة طاقته وكذا في السبع كذا في السبع لو كان في السبع كذا في السبع  
 في الحيا لو قدم غيره والاثر لم يقتصر احد العقد فيقدم القاض فلو اشترى الوصف في السبع كذا في السبع  
 متعلق السبع بالبيع في غير الجهات ويتم بالعتيق فيبطله بالاحتمال بها او بغيرها وهذا لا يشترط في الجنس فلهذا لا يشترط  
 بغير القيد لا يرد وحال عدم القيد لا ليس سببا ولا شرار وهذا المقتضى اخبر غيره مع حصول القادة به  
 في المشهور سببا في الشهادة لعدم دليل عليه بخصوصه كانه السالك المشهور بين الامم بخصوصه المتعارفين بينهم  
 في غير جنس رابعين وانما المتقدمين لم يردوا ونقد من المهر في التمس العقل بعدد الاضبار بخصوصه فثبت فيهم  
 ورد في حق الكبان في غيرهم اذا عشتوا واستدلوا على البيع بغير الضار ونظروا في التذكرة عدم الخلاف بين علماء كيف  
 كان فالأجل وجوده في التمس وبغير القيد في العقد لان اعتبارا في غير وقت تميزه بحيث لا يقع فيه وفيه يخص  
 فالاعتبار بوقت العقد وفي الجاهل ان راي وبرج في غير الجهات الى البينة لا مطلقا بل البينة المطلقة  
 على ما لا يقطع على البعض في التذكير كونه ينفى المطلق على ما لا يقطع على ما لا يقطع على ما لا يقطع على ما لا يقطع  
 البينة فالأجل وجوده في التمس وبغير القيد في العقد لان اعتبارا في غير وقت تميزه بحيث لا يقع فيه وفيه يخص  
 يشترط لخصب رطبون لكونه في الغالب في الفاء مع عوارده الاجماع على عدم ثبوت الارشاد في السالك  
 والكل في غير ذلك في السبع كذا في السبع في الارشاد في الفاء مع عوارده الاجماع على عدم ثبوت الارشاد في السالك  
 افاة البذل في الارشاد لا يرفع ما ثبت الاجماع في السبع كذا في السبع في الارشاد في الفاء مع عوارده الاجماع  
 ان يكون العيون في السبع كذا في السبع في الارشاد في الفاء مع عوارده الاجماع على عدم ثبوت الارشاد في السالك  
 وكذا لو عرفت العيون او استدل الامنة كما ثبت في ذلك كذا في السبع كذا في السبع في الارشاد في الفاء مع عوارده الاجماع  
 فانه يثبت في ذلك فاذن في غير ذلك العيون في السبع كذا في السبع في الارشاد في الفاء مع عوارده الاجماع  
 وليس الحكم ما لا يرفع في السبع كذا في السبع في الارشاد في الفاء مع عوارده الاجماع على عدم ثبوت الارشاد في السالك  
 وهذا الاحتمال في السبع كذا في السبع في الارشاد في الفاء مع عوارده الاجماع على عدم ثبوت الارشاد في السالك

في السبع كذا في السبع في الارشاد في الفاء مع عوارده الاجماع على عدم ثبوت الارشاد في السالك

او شرط ما تقدم ما لو عرفت العيون في السبع كذا في السبع في الارشاد في الفاء مع عوارده الاجماع على عدم ثبوت الارشاد في السالك

واعتقد ان قول المصنف في نظر متوجه حكم النقض في كذا في السبع ان لم يناف القدرية ارسل العقل بها ولو قيل  
 في غير العيون او المشتري كصنف فان الصنف باقية عينيه مشبوبة بالحكم او النقض او عطف  
 او بانها في معظم النقصان او الزيادة الى ما لا يناف بها دون النقصان لما بين الزيادة والنقصان  
 من الحكمية في كذا في السبع او بغيرها او ارشادها بما فيها او بغيرها كذا في السبع كذا في السبع  
 يصح مثلا لا يشترط بالغير وبما كذا في السبع او لا وعدس او لا يوجب سبطه في كذا في السبع او لا يوجب  
 وسقط بها من غير ما في السبع النظارها في ثلث غنائة واحد وعشرين وكانت الاصل في السبع كذا في السبع  
 عليها وكتب في السبع كذا في السبع كذا في السبع وكان الفاء في كذا في السبع كذا في السبع  
 او لعدم الحكم في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع  
 بتصرف المشتري مطلقا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع  
 لانه وضع في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع  
 في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع  
 متوجه في كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع  
 البينة في كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع  
 ما تقدم ان السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع  
 ولا فاع في كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع  
 فيها المشتري في كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع  
 البينة في كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع  
 وقد فاع في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع  
 لا فاع في كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع  
 بان الراد من السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع  
 فغيرهم سوا انقص فاع في كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع كذا في السبع

في السبع كذا في السبع في الارشاد في الفاء مع عوارده الاجماع على عدم ثبوت الارشاد في السالك











[illegible]

فكره

فیروز

[illegible]















[illegible]

قوله وبقية الحكم في قواعد الشيخين الذين فيهم قوله ان  
الطيفه حرك بلطفه تقدم قواعد المصداق والاشعخ  
في الدين على قواعد الزعماء التي فيه اخذت من كتاب  
قواعد ابن عجلون بابيه معناه

[illegible]

منع  
اجرتیں



انما يقع في حق غير السالمين وبعض الشافعية انها من وقت حفظ الاقايد ونسخه ان وقت حفظه وبطلان  
جميع ذلك لا يطبق عليها اسم البيع في جميع التصورات والبيع الفا فاقته ليست منها فاذا كانت الكسبة  
اذ لا شفع لتعليق الحكم المراد في الشفع غير مرة المعاشرك  
فيل ان الزيادة  
فرا التاين بعقد شارة الى ما يكمل في وقتها التوبة وهو ان فاعله العقد او القرض ثاب بغير ذلك على  
ما يظهر وهو في حلف بما في نفس الامر ولا يلزم في ان ذلك يكفي في حصول الثواب المذكور وانما كون درهم القرض  
يعود في قرض درهم العقد لا يعود بما توجب عليه ان الذي يعود في قرض من ان يكون اقل ثوبا في العقد  
او مثله في حث حصول الثواب بالكلية وانقطع ذلك عن المتصدق وقد ورد عن النبي انه ان قال  
درهم قرضها من احب الى قرضه الصدق بهامة وهذا الحديث لا يدل على التعليق المذكور فان ظاهره كونه  
في حث تكرار الثواب بالصدق بهامة في المسألة المقضية او الرجاء بما لا يبلغه او ورد وايضا ان درهم  
بعشرة درهم القرض غير عشرة وذكر ان في وجه كون العقد بعشرة لا يعود منها شيء وقد اخرج واحد اهل  
عشرة فقطت احدى القرض مثلا فيكون ثمانية عشر وغير اعتبار العوازل على سطر الوجهين او غير ان يعتبر  
الثواب بالصدق تقدم او بسطر الوجهين وان العقد يقع وان درهم القرض فان كان منها تقدم ان سبب تقدم  
المذكور وما استدل به لا بد والسر لان ذلك لا ينافي التعريف وهذا علم القرض في كل سبب في حث  
احكامه فان احكام القرض مما تشبه ولا تشبه الامع تحققة ولا دليل على ذلك لولا ان له دليل على صحة  
لذلك لا تشبه من قرض بخرنغا الزهنية عدة اخبار منها جبران في القفية وخبر الحديث عن النبي صلى  
قرض بخرنغا فهو مود او ردو الرب على غيره على انه لا يفر فيه وبما الجواب بان التبرع بمنزلة التبرع  
استند الى رواية اخرى في قوله على اعطاء التبرع ان القرضية التبرع التبرع وهو محلي بعقوبت في حث  
الى ان القرضية في حق المراد ان في القرض او القرضية وكان في القرضية كسرة بخلاف غير التي كسرة الى القرض  
افرض كذا التبرع في القرض لا بد البان القرض في ثمان سنين ثم في ثمان ايام وبارز في ايام وكذا اعطاء كسرة  
قرضية في السداد فانه في القرض ان كان كل القرضية قد بين في القرضية وهو معلوم مقرض في القرض  
الحق على استعماله في العيين ولو فرض ان القرضية في ثمان سنين ثم في ثمان ايام وكذا اعطاء كسرة في القرضية

العبارة الدالة على الحكم هو غير الوجود في الشيء وربما كان من حكمه ما يأتي في العبارة <sup>فبعد ان يقع</sup>  
الحكم <sup>المتعارف</sup> انما بعد ان لو لم يكن الحكم لا يتصرف لان كون شرط الحكم مع انفع الحكم فستوقف الحكم على التصرف  
ويستوقف التصرف على الحكم وجوب منع تعبد التصرف بالحكم او تعبد عنه في كل صورة فان التصرف  
يكفي فيه ان الحكم مع عدم فرعية وجوبها الا ان حاصدا العقد بل كونه هو الايجاب فلو دور التصرف  
بين هذا وما تقدم من ذلك استدل ان المقصود بالاذن يظهر بالظاهر القاطع مع وجوده عينيا وان كان عينيا <sup>مصدرة</sup>  
لا يتصرف فيها لانه صادر من العقد والعقد ان سلكه بالقبض اذ اذ العرطاب فانه ما حصل  
استدل بهذا الاستدلال في الخلاف بين المكلف بالقبض المكلف بالتصرف اقول بانها ظهرت الفاعلة في اولى العرطاب العين في  
فتح القرض وطبعا في انما تستحق للمالك المقتضى فظهر الفاعلة على القولين فتأمل <sup>لما ولا غيره الا ان</sup>  
الاجل في القرض فيه لم يلزم الشرط وكذا لو شرط فيه ما يحصل مال اخر غير موصول كان قال اقرضك مائة ان اقبل  
المراد بالمال على هذا الشرط يكون العقد وكل من جزم به هو الايجاب في العتول غير لازم في الشرط الذي هو كونه  
واقترانه السالك او مرادها لعمومات على الادوار متفق بل نعم في الجزم منها يظهر من حقيقة فاعله  
الوصي المستقطقة منه لتعبده بغير تفریط وكذا لو اوصى على ما ذكره المالك ان العمل في الزمان فاعله  
وزنه الاخر في مصالحه عليه كمنه من الدين الذي عند اقرضه حصة على ما استدل له الاخر بسبب الصلح فحج  
له الاستقلال باستيفائها فحصلت بعد المعنى مما لا يكون واقرضه متفق معيه بين كونه الاربعين في  
الاشخاص كمنه الدارهم او مضمونا كما تقدم فان هذا لا يصدق عليه الدين ليكن مع دين من  
معه يعلق البار به لان البار اذا دخلت على الزم الزم هو من ذلك على حقيقة وجوده قبل دخوله والموجب  
ليس من هذا القبيل كما افاده <sup>لانه يلزم منه</sup> معطوف على قوله لان الدين الزم الزم هو من ذلك على حقيقة وجوده قبل دخوله والموجب  
البيع اذ ان مواعدا لم يشهد في الحاضر في بيعه على بعد العقد انه مضمون فخر بعد له صاحب فاذ لم يزل  
دينا باعتبار ما بعد العقد في غير سبق صدق الدين عليه فالحال في شغل ان يسترد في البيع كونه البيع به دون  
الموكل في الفرق بينه وبين غيره بناء على الوجه المذكور وان افرق بشرط الاجل وعدمه فان هذا لا يصح في الفرق  
سواء ذكر ودعوا لطلب اسم الدين من هذا جواب لما في ان اسم الدين يطلق على هذا ولا يطلق على المال يحصل























الحاصلة وبسبب ما في العام من الضرر فإن وجه القول في البيع لا يفرق قدر الدين البصيص بقوله متعلق بغير  
 وقت يوم السلف لأنه لم يخرج عن ملك الغير ولا غصب كغيره من المعاني المعارة أو لا يصحح إلا بالنقد  
 أو الغرط مع بعض الوجوه النافذة على التسليم لا شفا السبيل فيه فربما على أن العطف غير  
 للمستعمل بشرط لا يبيع حقيقة وإن لم يكن هناك من تعليل للتدليس المحكوم به وذكر المسألة لم  
 وعاد لم يصح فليجوز الاستيفاء مستطفاً لوجه الوجوه أو أن جاز بعه وهو قيد للقول في  
 ويصح أن يرضى من الخيا يشوب الثمن الذمة وإن لم يكن مستغنياً في ظاهر عبارة المصحح أن يرضى من البيع في المشتري  
 عند البائع وغيره كما كان الرضى عند غيره موجبا للتعويض لبطان حق البائع أو الرضى إذا كان الخيار له أو لها  
 فحقه التمسك بغيره بوجه البائع وظاهر عبارة المسالك أن التعويض حاصل على تقدير رضى عند البائع البصيص  
 وقد يوجب أن قبول البائع الرضى بطلان الحق فيكون التعويض منه لا من المشتري ولو رضى البائع والحي راداً له كما  
 ابطال البصيص ورضى من المشتري ابطال الخيار وفهم السبيل على البائع أن قال في ثبوت الثمن إذا أراد  
 من شرطه إلى مراد المصنف بشرط الرضى فاعترض به على التمسك ولم يفتل لأن التعديل لا ينافي ما ذكره فاقته  
 بغير ذلك على رضى عند البائع وثبوت الترخيص شرط الرضى ولو علمه شفاً للبيع كان مستنداً لذلك المصحح  
 والحاصل أن المراد من البيع عند البائع على التمسك لا ينفرد منه عند غيره وتخصيصه في التمسك لا وجه المذكور  
 وقد يثبت التمسك البصيص من الرضى يكون على ما هو ثابت في الذمة فترد على الخيار البصيص لأن البصيص بعد توثيق  
 جواره لا يتكفل البائع فحين خياره كلفه إذا كان الخيار للمشتري أو لها فانه على الأول أن يرضى من الجواز تصرفه  
 وإذا كان لها كان متوسطاً بين الآخرين وهو محتمل من غير المشتري شفاً للبيع إلى الحكم بالعقد والجد في التمسك  
 على كون الرضى هو البصيص متعددة منها كون الكلام في الرضى كما تقدم جازاً وما بعده ومنها التعليل بشفاء البيع  
 ومنها قوله أن الخيار للبائع ومنها قوله لأن صحة البيع يقتضي ترتيبه وفي سبب الحكم مع العقد مع  
 القرائن لكون البصيص كان كاللغو وإذا ظهر كون الرضى من المشتري لم يظهر حكم رضى عند غيره ورضى التمسك بالبيع  
 المشتري وغيره وبما تقدم يظهر أن ما كتبه بعض الأفاضل في هذه العبارة غير صحيح لعدم قطعها بطلان التمسك  
 وقبيلته وقرئ لومات الرضى وتكون تعلقاً على الرتبة وتعلقاً على الرضى بغيرها لومات الحكم التمسك

عنه

له من البصيص بخلاف الرضى فانه لا يبيع بوجه بغيره لأن ذمة الرضى مشكوك في رقبته فإذا كانت بغيره فاقته  
 فلا يصدق حقه قبل العمل المراد به العمل القبري الذي من ذلك عليه لأجل الرضى لأنه لا يوثق  
 كتحقيق العتبات إلى ما يكمل الصلاحية عليه من جهة المطلق على المقيد الذي هو البصيص معاً بين حق الرضى  
 والرضى فلا يبيع بوجه حق كل منهما معاً كونهما الرضى صلاحي لأن رضى فلا مانع من الصحة كغيره بغيره  
 احتراز بهما لو كان بعد العمل أو كونهما بوجه قبل الفساد لقصر الرضى وكونهما لا شفاً وتعطل كونهما  
 عادة قيد للحاجة أقرض في ظاهره أنه لو لم يبيع بغيره لا يجوز الأقرض ويستلزم ذلك ما لا يحسن  
 لو ذكر في التمسك المال فانه لا يربط على الكل التعرض له بل الظاهر أن التعرض للكل والى لا يمكن حصوله منه بخلاف  
 ما ذكره لا يمكن إلا في غير الرضى أو منه في الأقرض إلى أن قال إلا أن ثبت التعويض عليه فحقه في بيعه  
 فانه أكثر لوروده كغيره في الخيار أو لوروده في التمسك كغيره في الخيار وكلام المصنف محتمل أو مستغنياً بما هو أعلم  
 من العمل أو توثيق غير العمل ووصف الغلبة للتبعية الرضى لوصف معناه لا اصطفاً على الغلبة الرضى فاقته  
 للتبعية على أن العدالة لا تعتبر في نقل المال بغير الظاهر غالباً فردا العدل في هذا القيد فيكون ذلك العمل  
 بهذا المعنى لتغيره بغيره غير الغلبة تقتضيه ولا في التمسك لأن عرض الذمة ليس لها على بعض  
 فيه نظر فإن الذمة غير القادر هو الصغيرة مع عدم الأضرار وذلك لأنه في التمسك والارضية بالذمة الكبيرة  
 وهو الظاهر كونه تعليل لعدم التمسك في غير ذلك من العدالة لعل وجه التمسك لأن راداً الكبيرة والتوبة بعد أن يكون  
 ذلك فادراً وهو كما تقرر مع أنه لم يتقدم بخصوصه في آخر البصيص ما دلت على غير القادر فذلك الصغيرة مع عدم  
 وهو موقوف من مضمون العبارة ولا يبعد أن يكون مراد الحكم أن من كان أغلب أو فانه مستصفاً بالعدل كما في  
 الأقرض مع عدم العدل في غير ذلك وقت اشفاقها إذا لم يكن بالكل إلى التمسك فانه كغيره في غير ذلك  
 واتصل في المسالك بعد قول المحقق في ثمة غالباً الاكتفاء بالشفة العرفية بعد قوله والظاهر أن المراد بالشفة في هذا  
 ونظيره العدل أن ذلك هو العترة بها انتهى في احتمال آخر في العبارة لجهته في أن كان بعيداً وهو أن يكون  
 غالباً جيداً الأقرض بغيره أنه فالأصل بعد ذلك في غير الغلبة لا لم يتفق على الشفة العدل كغير الشفة  
 غير العدل وإذا اشفاً أقرض في غير الشفة والغرض أن ذلك في وقت الحرف على المال ولو تميزه ما نقل على ذلك



























المضمون عند الاول ان الضمان الاول ان كان الضمان باذنه فمظهر الفاعل هو هو وطا وتوضيح لم يتبين اليه  
 واما الكفاية فيصير تربية دون دور لان مضمون المضمون الاول ان يطل ما تضمنه ترايبا طهرا فان كفاية  
 شخص آخر ثم الاخر اذ وكذا ودور ان كفاية المضمون الاول ان كفاية الاخر وان كفاية المضمون فاذ  
 سقطت الكفاية عن كفاية بسقط ما بعد الحصول النقص بمضمونه وان يفيض ان مضمون كفاية فليس له الكفاية  
 انما سقطت باحضاره على هذا الوجه فان قدمت بكم حصول الفاعلة فيما لا يضاف الا بالكلية لا اقل  
 الى شرطه وانما الكفاية قبل النقص الشدة وكذا في الوسايط قلت للفظ سقوط الاجل مع المضمون الاول انما  
 تسبب الاربع الكفاية خصوصها على القول بانها لو تسبب قبل ٥٥٥ الاجل تسببها ما وجبت له ثم سقطت  
 الفاعلة فيما لو كان النقص في الاجل متعلقا بالمضمون لكان يكون فرضه متعلقا بمضمونه بعد الاجل وكيف  
 يتبين قبل النقص الاجل وكفاية الكفاية قد قيد ايضا بعدم وجوب تسبب الاجل وبكبر الجواب فيضو  
 ان كان على وجه كفاية تسبب التي منه سقطت الكفاية ويكون العبرة عند العقل الاقل من افعال  
 الفرق بين هذا وبين التسليم للوجوه ان كان على وجه لا يكبر ذلك فخر المضمون لكفاية غير معقول وفيه انه ربما  
 يفرق كفاية فذلك الوقت لعله او قلته العدة عليه فوقت آخر وكذا ايضا ان اسلم الكفاية اذا كفاية  
 لا يقتد المضمون الاول ويكره ان يحقق الكفاية ايضا بغير حصول المضمون لان كفاية لو كانت وكذا في غير غيره  
 مضمون فتمت الدورة الفاعلة والجواب بطلانها ولو انكس فاعله ان الكفاية على ان السند  
 الاول ان كفاية بغير حقه وهذا لا يتركه فان مضمون الاول ان كفاية بغير حقه وانما كفاية بغير حقه وانما كفاية  
 بها على وجه كفاية بغير حقه وانما كفاية بغير حقه وانما كفاية بغير حقه وانما كفاية بغير حقه وانما كفاية بغير حقه  
 كما قلناه سابقا من ان شرطه في المضمون رضاه وذكمت فيما لو كان الحقان مختلفين وكان النقص مستغنيا  
 حتى الحكم وهذا منه والذا فانما كفاية بغير حقه وانما كفاية بغير حقه وانما كفاية بغير حقه وانما كفاية بغير حقه  
 ان شرطه ومحتواه لا يتحقق الا مع الرضا المشروط فلا يرد ان مضمون ان يرضى مع شرط الرضا وتحقق الشرط  
 وكذا وصحة الايض لا لا وسقطت ان الحوانه استيفاء ام اعتبار متفرقا بقرينة المستداه  
 وان بالتقريب لا يحتاج الى مذكرة ما في التوجيه بسبب مخالفة في الجمل والمآخذ والقرينة

المضمون على تسببه

المجدد المسمى بحجلا اولا لكونه قد اذنب بغير اذنه واذا قطع بجوارحه فان كان معتبرا من رضى المجدد لانه معتبر  
 هنا فربما كان العقد ورضاه بسقطه هنا ويشغل العقد فربما الى غير ذلك الى ان مقتضى القطع بكونه مجازا  
 على الوجه المذكور واستثنى انه ما تقدمه الا اذا كان رضاء اولا فبما في هذا والمسالك كفاية بغير حقه  
 والتعبد ليس احرجه بالتمام لان كفاية المضمون في حقه في حقه بغير حقه هذه العبارة كذا القطع بغير حقه  
 على هذا وفي القطع بالاستثناء على الوجه المذكور لان كفاية المضمون بغير حقه وانما كفاية بغير حقه  
 من التوجيه كفاية بغير حقه على الوجه المذكور لان كفاية المضمون بغير حقه وانما كفاية بغير حقه  
 على التوجيه قد تقدمت اذلة النقرة وكذا مع ربط التوجيه فلا يبعد كذا في المقام نال ان لم  
 يجوز لا يفتا بغير حقه الجواز وان يجوز فيها لان ضمان عندنا عند التوجيه لكونه عند الجواز ومنه الى ذمة  
 وبغير المجدد اسر سرائر الشهادة ان لم يرد له لانه لا يتحول على كفاية في الشهادة في المضمون كذا في القول  
 على التوجيه مع عدم البراءة الى حصة زارة في زارة مضمون حازم على كفاية بغير حقه وسند ما معتبر  
 في الفقيه فان اعتبر الشرا اذ لا يتحول الى كفاية وانما كفاية بغير حقه زارة والانا تسببه  
 او كفاية بغير حقه كذا في الشهادة بسند من ضعف اليك او عدم قبوله في رضاء فخره زارة  
 اذا ابراء فليس له ان يرجع عليه وان لم يبراء فله ان يرجع على الذر اذ لا ولو ظهر علم رضاء  
 اسر الابد بعد ما بعد طرفه لظهور حال تسببه كذا في رضاء فخره بعد اسر الابد رضاء كذا في  
 ويسر الى كفاية بغير حقه كذا في المجلد الاول فان كفاية بغير حقه كفاية بغير حقه  
 المجدد الاول انما كذا بان يضمن الضمان في مضمون او في فاعله بان يضمن المضمون  
 الضمان المضمون فانما الضمان مضمون فانما الضمان مضمون فانما الضمان مضمون فانما الضمان مضمون  
 ذكره ويضعف بان الاختلاف في الاحكام والفرعية لا يصح لها نية وقد ظهر الفاعلة فمضمون الجواز والوجوب  
 حاله فان لا يكتفي به الا بعد حصول الابد كفاية بغير حقه والادامه وان كان المضمون موقفا وقد ظهر الفاعلة  
 ابيض والضمان بالاذن وعدمه فاذا فرض الابد وكفاية بغير حقه كذا في المجلد الاول وكذا في المجلد الاول  
 يرجع مع الاذن في الضمان على مضمون ان كان الاذن في المجمع او البعض ٥٥٥ والاذن لا يرجع احد منهم على المضمون











لا يقترن العدم مع عدم التعريف بوجه واضح  
 حقيقة ان شرطها ان لا يتحقق بها البعضانها وبغير ضمان ان لا يحصل بها البعضانها فشرطها ان لا يحصل بها البعضانها  
 فرق بين التعريف لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 فتشتمل الكفاية اذا قدم الكفاية ان لا يتحقق بها البعضانها فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 الكفاية لا تعقل في البرهان من والدة انه حمل على ان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 فكل ان لم يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 بما عليه وهو ان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 المتعارفين وقول المتقدم ان المراد من الاول الاتيان بصيغة الكفاية وتعقيبها بالشرط ان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 واما المتأخر فانه الكفاية لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 ان لم يأت به واما ان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 العلق على شرط او ان الضمان يتم بغيره على كذا والشرط بعده من ان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 بالغا في انهم يفتقدون السالك في الجواب عن الجميع وطنا كذا فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 في ذلك الجواب عن الجميع ولو ان الشرط ان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 على هذا الكفاية ان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 كاشية المتأخر في كذا سابقا رتبة وقت تعقيبها الكفاية بسبب الجواب عن الجميع وطنا كذا فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 من وقصه المتأخر مع التعريف وشبهه وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 الكلام فيما لا يكره على القول بتقديم ايضا ما احاطه فذلك ليعرفه وهو قولي وتوهم الكفاية لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 الكفاية ان الكفاية ان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 التعريف فاذ كان الكفاية ان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 لا يثبت بهذه البرهان لتوجهها الى التعريف المذكورة والتراجع في ثبوت الحق يرجع الى التعريف على الكفاية لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 برهانية الواضح ويكفي في صحة الكفاية مجرد التعريف ويقتضي الكفاية على حتمه واما ان ثبت عدم الحق بوجه او بهيئة

واذا تعذر الاصحاح ارجع الى النسخة السابقة لا تكفي اليقين الاول لا ذكره لان بين التعريفين  
 الحق في شأله ومع الشك في الواسطة المتكول وكونه لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 وكون الكفاية لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 فيما يقتضيه الكفاية وقول فان تعذر المراد به عدم احصاءه مع الاسكان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 لتدني في ما تقدم الزم به كما ان شرطها ان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 في غيره ولا يخفى ذلك وان انشئت تلك التعريفات لبيان الكفاية وكذا لو لم يفتقر الى  
 او كذا يحصل لبراهة ان الكفاية لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 الكفاية لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 لمحصل التعريف وذكره هنا باعتبار ان الخلاف في تعريفه وعبره القول وان تقدم قولنا باعتبار القول لا يحصل في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 بل على كونه موجودا في القولين وهو مستلزم للقولين ويتبرر على الاطلاق وخصه في حصوله في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 المتأخرين كذا في السلك لا يحصل في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيره ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 بعد احصاءه من واحد متفرقا في الآخر ويخرج عن العبارة ان ظاهرها اجتماعها على كذا وان احدى هذه الكفاية  
 او في حكمها كذا في الاول ان كذا في احدى التعريفين كذا في احدى التعريفين كذا في احدى التعريفين كذا في احدى التعريفين  
 وكذا في احدى التعريفين كذا في احدى التعريفين كذا في احدى التعريفين كذا في احدى التعريفين  
 في احدى التعريفين كذا في احدى التعريفين كذا في احدى التعريفين كذا في احدى التعريفين  
 لكل واحد على انفرادها والا فكل واحد على انفرادها والا فكل واحد على انفرادها والا فكل واحد على انفرادها  
 للفرق بما ذكر على الذات او غير ذلك لا يتحقق في غيرها ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيرها ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 والتعريف بالجملة مرجح حيث ان التعريف بالذات يكون عبارة عن الذات اول فلهذا قال على من الذات  
 الى تاتية الجملة بوجه الظاهر ان لا يتحقق في غيرها ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيرها ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 فالحق لا يتحقق في غيرها ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية وان لا يتحقق في غيرها ان الشرط ان لا يحصل فيه فاشية  
 والتعريف بالذات مرجح لان هذا لا يشترط في اطلاقه على الجزاء على الجملة كونه هنا مشتركا بين الحقيقة والمجاز











الاول بسطة وضبطه الله سبحانه والى دارنا والى دارنا الباقية من حيث فيها فباب الصلح كما افاده من المسالك  
 وبكيفية صلح اى بغير الجواب عن كون الشيخ منع من الصلح كونه ما ذكر ان مرادنا من الصلح هو  
 اتفاق مطلقا من غير قيد بالصلح من غير قيد بالصلح من غير قيد بالصلح من غير قيد بالصلح من غير قيد بالصلح  
 كتحقق المصلحة او كتحقق المصلحة او كتحقق المصلحة او كتحقق المصلحة او كتحقق المصلحة او كتحقق المصلحة  
 ليقع بهارة المص واما افاده اية من باب لان من لم يتسببا على قراه مطلقا ان كان بالصلح ايا غيره  
 وسواء في ذلك على الاجزاء كونه وغيره وقد ثبت لعل في الصلح فان العنق فيه قد لا يراد خضعة عن تقديره  
 وعلى تقديره فلو قدر مقدار عطف مطلوبه فبقدر الحاجة الى زيادة العنق وبكيفية كونه مراد عن الجواز  
 ووجه تقديره في زيادة العنق او عدمها فلو اعتبرنا رفعه الى ان يضره جالت منه فيصير ذلك  
 فيما لو كان له بناء او كونه يتغير بالعنق الزائد او غيره ووجه تقديره في زيادة العنق وبكيفية كونه مراد عن الجواز  
 بان انما اقدم على القدر حيث يتسببا على قراه مطلقا ان كان بالصلح ايا غيره وسواء في ذلك على الاجزاء كونه وغيره  
 لتوقف الحق على الصلح مساعدا للذي يظهر من هذه العبارة ان المراد ما كان الصلح وما كانت فيه قوله  
 لان من لم يتسببا على قراه فان المراد بالصلح هو اتفاق الاجزاء على الصلح والاطلاق تقدم ان  
 ما به على كونه هذا واعتباره اذ كون ما كان الساقية هو سقي الاجزاء وتم اتم في الصلح مع كون الصلح  
 على الاجزاء على الملك المتعلق بتوقف الحق على سبب الا ان انما اذا سقي على الاجزاء على الصلح اية عبارة  
 استلزم من الساقية وكيفية ما في الترويض في العوائد ولا يجب على سقي اجراء الما في ذلك غيره  
 من انما الملك على عبارة سقف الجدران في جزم الما ولا على الملك الصلح الفناء لوجوبه في غير  
 وفي المحقق الشيخ في شرحه بعد المسئلة الاولى فانه لا يجب عليه ان يسقف الجدران على غيره  
 لوجوبه في غير سبب لان وبعد ان ثبت ان اتفاق الاجزاء لا يقتضي اتفاق عبارة الجرم واما في احوال المغتول  
 فلو كان عليه عينا فحينئذ لا يقتضي الجرم لانه لا يوجب الجرم لانه لا يوجب الجرم لانه لا يوجب الجرم  
 بخلاف السقف المتوسط بينهما الى المدة لغيره بخلاف الجرم لانه لا يوجب الجرم لانه لا يوجب الجرم  
 المتوسط والى المدة لغيره بخلاف الجرم لانه لا يوجب الجرم لانه لا يوجب الجرم لانه لا يوجب الجرم

استدلوا بالصغر في ملكه

وان كان المدة حقيقة جدران البيت وبما كان على المدة اية من بعض الابنية وان شئت ركنه في قوله  
 لان المدة كونه البيت حقيقة وان السقف من المدة لا يصدق عليه الاسم وان لم يكن له سقف كونه في  
 فكلما تحقق البيت بدون ارض وكذا كونه الغرة وهما معا فان على ما لا تحقق بدون ارض كالارض  
 في قول الاربع حرس بنى البيت انشئ والمراد منها ما كان سقفه معقودا في المدة وكونه فاسيحا الى ارضه بعض الجدران  
 اجزاء الجدران على المستقيم فيكون ذلك اية على كونه ملة البيت واليهين لا محالة ان يكون له الصلح  
 مع كونه ملكا تشد كونه المدة او اختص به الا على بناء على القولين السابقين فانه على الجرم  
 وارضه بما لو كان التمييز اذ لا يقتضي كونه المدة في نفسه وان كانت موضوعا الى  
 باعتبار وضع بعضها فانه لا يوجب معصية في الوضع في الارض مجازا وينتقل ما هو في السقف الى الجرم  
 انما تركه فيكونها القعدة والاعادة بوضع السقف لانه كونه في الظاهر ان يتركها يرجع الى التدرج واما  
 العبارة رجوعه الى المدة اذا لم يتعلق بها او انما يتركها فيكونها القعدة والاعادة بوضع السقف لانه كونه في الظاهر ان يتركها يرجع الى التدرج واما  
 اليد بوضع الآلات فيكون موحيا والاشياء انما لا يوجبها الحقيقة فيكون حكمها اعدا ولا فائدة بما لا عبرة  
 والجواب عن هذا ان التفسير يرجع الى التدرج والمصلحة انما على الاقوال مستواه في المدة لا عبرة بكون الاصل  
 اذ اوضاع الآلة في المدة يكون واهضا لما كانت التدرج يرجع الاصل لانه وضعه ذلك لا يترك اليد  
 لان وضعه في ذلك يرجع الاصل وغيره متعارفة منها وكان المراد بها من المدة لانه في بناء المدة  
 فانه التدرج لا عبرة بوضع الاصل لانه وكيفية كونه انهم بالجملة فالمراد من المدة المدة  
 وان كانت ملكه حيث انها في الاصل ايضا في الاصل ووضع مئة في كونه في المدة في المدة  
 مما حرمه ونقصه اذ لا يتعارف ان يتصرف فيها ملك وان كان في الواقع فلا يكون ذلك مرجحا للاصل  
 بكون المدة لا وينتقل ايضا الحكم من التدرج الى الاصل وينتقل الحكم من التدرج ايضا بكونها لا يتركها الا في المدة  
 بان اذ قضى بالجزء اياها او حكم بها الاصل بغير المدة لانه او يكون في المدة في المدة في المدة في المدة  
 المتوسط بين البيت والغرة بغير ما ذكر سابقا خصوصا مع الحكم بالجزء لانه لا يتركها في المدة في المدة في المدة  
 المختص به الاصل ومع الشئ ان يكون ركنه اية من بعض الابنية بطلان في شئ الما لان كان

لما ذكره الجرم



















































١٥  
فقد اشد الغيرة على اهل البيت في كل يوم  
اوجع الى الجوارح استغاثوا من اهل البيت على انفسهم  
بالجوارح الصالحة واهل البيت في كل يوم  
منه

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is dense and fills the lower half of the page, written in a cursive style.

١١ ودين الحسين وهو اقر ودينه من حكمه وهو مجهول واما غير منقطه فان الاصحاب انهم يصنعوا عليه  
 بوجه واحد بل لا يفسد انما يفسد له رايه فحقه من القصادق عاشر ولحم البروز من المشقة فاشنع والذرة  
 طريق الدرع ضعيف مع علم انهم يشعرون ان لو كان صحيح كان علمه اكثر زيادة بعنف على العبد  
 والتعليق بالفتح ساند لان منتهى البصر قطع اذا اصدق الكوكب عليها انما اصدق الكوكب  
 المولود وسط العقد عليها ولا فرق بين قوله ان المسالك طاروا بعضهم بقا السقيده بغير التخر  
 والى ان رايه واما ما ذكره من صحة البيع احقر من راي الكرام واما القدر ما لا يتبعان به فان البيع يقع بطل الغرض  
 الشراء للموكل وهو مشروط بالصحة والشرائين المتساوية ولو كان سوا ذلك لظهر واما  
 يظهر ضعفه من ان تعليق الاول مع شرطه لعليله بغيره فكذلك ظهر في التفرقة  
 والشفقة لان الشفعة تقوية وانما في الشفعة الزم فيه بتقوية رايه في بيعه في المسالك بل لا يشفع  
 اشفعين وانما نسب الشفعة مناسب ايضا لاسلامه الاتحاق للمصلحة يرجع الى وادراكها وما بعده  
 ولو رجع الى ما يقتبر فيه الاثني واما على من الجواب ما لا يرد عدم تحقق الاسلام قبل معرفة الاطمان لان الشفعة  
 للمعنى المقر شرعا ولا يرد النقض في هذه المسألة واما في نسخة المعقودة عليه فترسخ في الاصل  
 لا يشفع في حكمه ولو كان صحيحا لظهر واما في ما هو موافق لما هو موافق من غير التردد ان معنى الحكم وجد الموقف  
 بالحد وجد الموقف بالفتح واما قد يوجب العرف وهو اتحاق التبرك الحصة بالشفقة فترسخ في الاول وقد تشفع  
 في هذه الغرض وانما انعكاس الزم وهو التنازع في الشفعة لغيره بل ان الشفعة العرف اشعر العرف بالفتح مناسب المقام  
 فلهذا عدل عنه وكيف كان فالمراد ان لا يكون مانعا ووجه انصاف الاتحاق المذكورون في التبرك المقصود  
 كونه تبركا حاشا شرا انما يقتصر معرفة فانه بعد البيع ان الباعن وجد النقض وحاشا طائفة التي حاصلة في وجه  
 الدفع وقول التبرك خبر انما يقتصر صفه الاتحاق الموصوف بما بعده وانما المقصود خبر ان التبرك صفة الاتحاق  
 واللفظ تبرك الخبر انما لا ينافي عليه كخبر طاب ثراه الصواب تبرك لفظ تبرك واما في القيمة فترسخ في الشفعة  
 كذا في الاصل اني واما في المنة القدر بالفتح صحيح على اوضح قدره وتوضيح المراد من الدفع ان الاتحاق  
 المذكور في نسخة التبرك يقتصر كونه تبركا او صفحا على الشفعة واما في البيع التبرك ليس كذلك لانه انما

[illegible]















غير معتد او هم

الربانية فلو لا برهنا من اجل ان العقد لازم اذا غير لازم ليس كذلك على انه عقد لازم وقوله او فلو لا  
 بل على ذلك ان المتضمن عند شرطه وانما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 الاستدلال بعدم او فلو لا العقد مع ما بعده وجب الاستدلال بان ما لا بد فيه من الاكابر والقبول يكون لازما  
 او غير العقد وغير لازم ليس كذلك فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 المتضمن عند شرطه وعمله ان الاستدلال بالبرهان من العقد الذي شرع الا تقدم لا لا الكافي بالقبول والخاف  
 فلو لا العقد لازم او جهته فلو لا يكون عقدا لا يكون لازما وقوله او فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 وهو ان من العوض عن ما لا يكون يحصل له الجواز والحرية من غير ان يثبت له ما لا يكون عقدا لا يكون لازما وقوله او فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 العامل معطوف على ان وما بعده وعدم شرطه بالقبول وانما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 بالبرهنا بالعقد بشرط تحققه وهو موضع النزاع ان الاستدلال بالبرهان لا يكون عقدا لا يكون لازما وقوله او فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 وموضع النزاع كون العقد الشبه على الاكابر بالقبول لا بد منه اذ لا يمكن تصحيح الامور الثلاثة ولو لم يكن تحققه فلو لا انما هو كماله  
 معناه العهد مع مقتضاه فان كان لازما على مقتضى الامر وجب اللزوم وان كان جازا على مقتضى الامر وجب الجواز وفيه  
 انما الاستدلال على كونه جازا نظر لان وجود بعض خواصه لا يثبت مقتضى الامر الذي هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 جازا فان وجود بعض الخواص لا يثبت مقتضى الامر الذي هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 فيكون لازما وانما عدم اللزوم انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 من المانع المعروف في العالم فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 وهو المال الذي يثبت له السابق منها قدره او جهته ووصفها كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 تقديره قدره او جهته ووصفها كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 الخطر معوق قدره السابق مستدركا ويكون المراد تعيينه عليها او على احداهما او من حيث المال والعقل فلو لا انما هو كماله  
 كونها او فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 ان يثبت ان مراد المصنف ذكره او لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله

مقصود فيه فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 منها كان كماله او غير ذلك فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 على فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 غيره او غير ذلك فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 بالكلية فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 سواء كان الامام من غير ذلك او لا من غير ذلك فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 مع الاطلاق فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 لقطع الشك في التحريم العقد بدونه ولا يغير وقوله او فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 او مطلقا فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 وهو الامكان لا مطلقا كاستخدام العبارة فان جعله لا يثبت مقتضى الامر الذي هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 ذلك كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 سبق الطويل على كونه قدره او لا فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 ولو سبق ما قبله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 فلا جرة لا يثبت مقتضى الامر الذي هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 السابق لبعض كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 كماله ان السابق كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 او كماله او فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 فرضه الى السابق كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله  
 كماله او فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله فلو لا انما هو كماله

فيما اذا قل























































على معنى ما لا يستقيم الا على وجه بعيد يكون هو غير قصد من كل وجه فكل ما كان له ان لا ينفرد  
 بنا ويل ذلك كونه انما هو كمال لا يرد مستند في الشرط المتقدم لعدم حاجته مستند في التوحيد المذكور ويمكن ان  
 يقال ان الشرط في معنى التفرع من غيره قد اقل وهو ان لا يكون له وجه في غيره ايضا فكل ما لا يقسمه ولا يقسمه  
 لان المراد من التقسيم هنا ان كل حقيقة لا تقسم لا تقسم الى مرتبة عليها فكل ما لا يقسمه ولا يقسمه  
 قيد لتعدد ما لا يقسمه في صورة كماله لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 او ما يقسمه في كماله لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 جواز ان لا ينفرد في ذاته او في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 بل يقسم في كماله الى احد في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 انما يكون مع كماله في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 ما تقدم في كماله الى كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 القيمة قد تقدم ووجهه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 المعين فيها لا ينفرد في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 اصله في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 قوله في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 الوصل في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 عليه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 الوصل في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 متعلق في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 الوصل في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 بدون ان شرطه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله

استعمل

قدّم

والاول ان ما لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 ان لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 فيه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 عن اجل ما لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 بقية ذلك الميراث قال ان ما لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 عن التفرع وبقية بقوله في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 من ان لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 ان الفاعل انما نسب في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 انما هو في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 مرفوع الى كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 مطلقا من كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 خاصة لما ذكر ان ما لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 الكفاية لوجه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 غيب في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 اذا كان في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 يكون بعد الفاعل في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 كل من تفرع من كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 الى آخره في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 بجميع في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله  
 احتمال بعد في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله او لا يقسمه في كماله















ان كان الزوج افسس كهن ولم يسم له وادهة سنون فاقول ان ذلك قال الاب وعلمنا ان ابنا يمينه وبين الله  
منع الى الزوج الحاشية الزهر ان يزوجه عند عقد النكاح قال وان كان الزوج لم يسم كهن ولم يسم له  
سنون عند عقده النكاح فالحكم باطل لما تقدم من شرط التعيين بما تقدم الفاضل انهما  
الحق في العلامه وعدمها اعلم عند تقديره ان لم يسم فالحكم باطل في الاول والخبر انما  
معطوف على المبتدأ وهو الاول مبتدأ وخبره الضمير على ان ردوا والفرض انما يرتفع بالجنس مع الفاضل  
وهو صلاته لو فرض ان الاب يسم الحكم بالصحته وقبول قول الاب وادان من اهل ما حجب ان الفاضل  
فقد الاب المخوف اليه وان نظرا الزوج لم يسم له في صحة النكاح فيصح مع التدقيق بطلان وان لم يفرض له  
التعيين بطلان الرؤية وعدمها للثبوت والاضمار والاصدار والعين لا تستغنى عن المسالك  
بقوله تعالى فحكم زوج غيره ولا تغضون ان النكاح اردوا وجن فاضل على ان فاضل من غير ان يسم  
لعموم خبره قوله والا قول اخره المشدده في المسالك مع حقيقة لا زوجه عليه واعتبارها  
لما قلنا بعد الحكم فانه يقتضي الاحتياط على الذين في الحكم الترتيب عليه امور حرمه الفروع والاثبات  
بالنكاح من العقد على البكرين اذ انها واذن الاب من غير علمه ان لا يفسد العقد ولو كانت له نصف العقد صحى النكاح  
انتمى ونعم ما قلنا الاول وهو الذي اختاره جميع فرائد الفرائين وقبلهم ما عدا ما علمنا من نسخ النكاح  
والفرق بين الحلية والمصير كذا في المسالك وهو ان اريد كسر عود الولاية عنها اريد ونحوها  
لها مطلق النكاح استمرار الولاية عليها مطلق وهو قول الشيخ في الزهراء والصدوق واجماعنا في الشراكه  
بينها وبين الولي وهو قولنا في المسالك والمصير في المصير على انفسها بغير اعتبار الزمان استمرار الولاية عليها في تمام  
دون النكاح وهو قولنا في المسالك والمصير في المصير على انفسها بغير اعتبار الزمان استمرار الولاية عليها في تمام  
النكاح قولنا في المسالك والمصير في المصير على انفسها بغير اعتبار الزمان استمرار الولاية عليها في تمام  
دون غيره من اهل البيت والمصير في المصير على انفسها بغير اعتبار الزمان استمرار الولاية عليها في تمام  
مع ملاحظة الاخبار رد الولاية بغير العلم والمصير في المصير على انفسها بغير اعتبار الزمان استمرار الولاية عليها في تمام  
لا فرق بين جواز الاستقلال بين ان تزوجه نفسها بمهر المثل وغيره لان ذلك صحيح فلا اعتراض عليها فيه والله اعلم

وارجو ان يطلع السواد كل صغيرا كبيرا وبعض الناس منع من ارجاء الكبر على الصغير مطلقا والشيخ  
 وعندها ولا كان ام انشئ في ثبوت الولاية الوهرية ثبوت الولاية الوحيية بل هو مسمى ام لا بل هو  
 او ثبوتها مع التعريف فقط بمعناها اعم وعدم ثبوتها في الحق ووجه المصلحة وهذا يعلم من كلامه في التفتيش  
 على زواياهم قوله بعد اختار المعنى منها اشتغالها مطلقا وان اخرج في شرح الارشاد اختار الجواز مع الاطلاق  
 او التخصيص ولعمري فمن ادرك الولاية على التخصيص فله وجه مع عدم حث تقويم بعض المواضع بل  
 له التصرف في غيره والفرق وجه العطف في هذا على وجهه  
 من ان يصير ايضا ويرغبنا في كتابة المشيئة على قوله لا يمكن حملها كذا حمل العلامات في الحق وهو اولى  
 من اطلاق الولاية اشتمل على كون عطف العلم على الحاشية فيكون اولى في هذا في هذا العلم والعلامات فان الولاية  
 العلم والحق فعل العلم على التقيد اولى ولو كلف في قوله بولاية الوهرية اشتمل على الولاية والحق في الكشف  
 جعل العمل على الاحتجاج في الولاية الى مركزه وصيغته بعرض كتابه ليعلمنا ورد في غيره هذه الولاية ويكره الولاية  
 العلم والاحتجاج في العبادات الولاية بطلان الشرط فقط وقدم الاول لعرضه كونها تظهر ولا تقتضي ان العلم وان  
 كان محققا في العبادات لا انه ليس كما يقتضيه قولنا لا ينفصل بيننا وبيننا شرعيون كالعلماء في هذا فاما ما تقدم  
 تفصيله في كتاب الولاية وفي بعض هذه الوجه فظهر ان يكون وجه النظر ان يكون ان لا ينفصل بيننا وبيننا شرعيون  
 له كيدية خصوصاً في صورة قوله لا ينفصل بيننا وبيننا شرعيون ان كان العلم اللفظ فلا حاشية ان لا يكون  
 على ما تقرر على وجهه ويحتمل ان ينفصل بيننا وبيننا شرعيون ان كان العلم اللفظ فلا حاشية ان لا يكون  
 القواعد حاشية بقية الوضع او العرف والقواعد اعم ولا ينفصل بيننا وبيننا شرعيون ان كان العلم اللفظ فلا حاشية ان لا يكون  
 العرف وفلا حاشية في النظر ايضا فان البيع يقع في البيع الكلي من ان كان العلم مطلقا فان مع التعريف في البيع  
 عن اعمه ومع نية المولى لا يقع البيع الكلي الا ان يراد في ظاهره والفرق بين اطلاق التعريف ونبوت البيع  
 الكلي على تقديره من حيث التعريف في البيع الكلي وفيه صبغة البيع الكلي بعينه ولا ينفصل بيننا وبيننا شرعيون ان كان العلم اللفظ فلا حاشية ان لا يكون  
 في يتعلق بالعلم فقط فها تامل فانه لا كان في ١٠١٦ كان السامعي حريصا ليعينه ان يقتضيه التفتيش  
 يوقعه على التفتيش او لو ففكت ان زنته ففكت ففكت وبهذا عرضت في العوم اشياء وبالا في حال

(الشيخ محمد بن عبد الله بن أحمد بن حنبل) رحمه الله تعالى



احكامها بعد العدم فانها مل على من غرضت وكونه فهو بمنزلة كونها كانت الشئ فهو من قبيل العلم  
 ولو بالقبيل فيصير على الاقوى اربع من الاذن عموما وخصوصا ويختار جمع الاقوال للخصوص وانما كان  
 قولهم غرضت ذلك على ما لا ولم يكن للخصوص شيئا لا ظهوره اما الاول والاول عدمه وانما هو من قبيل عدم  
 الاذن والاطلاق والاذن عموما والاذن لخاصة الاذن خصوصيا وانما الثاني انما هو انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدم  
 عموما فلان العام حاصل على غرضية فيفضل فيه الكوكب كلفه المطلق كقولهم من كلفوا ان يظهره المغايرة بان  
 الزوج والمزوج وفي هذا نظر وخبر انه انما هو الاطلاق كما انما هو الاطلاق التعبدية انما هو اولى ولا ريب انما هو  
 في الصلة والاذن وقيل ان العام كالمطلق في صلاحيتها لكان انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 والمزوج ولو ظهرت شيئا في الحاشية على انها قد كشك الى ان كلفها على عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 المسالك مع التفرع عنها على بعض الخصوص ومنع منها اجزاه مردود والفرق بين كونها  
 وليد من خلافه في ذلك بعض العامة في حق الاقوال بالغيريين واعتبة البلدية في فاعلة البينة فاعلة البينة  
 الاشهاد فاعلة البينة سبعة كلف في الغرضيين وجموع المسالك ومن اخبرنا ان العقل ان كان انما هو من قبيل عدمه  
 من المنع فاعلة البينة فاعلة البينة ومنه انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 نفسه قبل ان كيف نظر من تعلق حق الزوجية في جهة التعبدية والتعبدية اليان وايضا فانها من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 بذلك لان اقواله يصير اقواله حق الزوج انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 الاقوى كما يصح تصرف المشرق وكل ما يدعي عليه غيره ووجه القوة استصحب الحكم السابق الحكم بوجه القوة في غيره  
 والاحكام منبئية على النظر في رتبة مواردا ولا ريب في تسليم المنع من ذلك لوجه القما ذكرنا فيكون كونه اقوى وانما هو من قبيل عدمه  
 هذا تحقيق يقين في دفع ما تقدم وانما كونه اقواله حق الغير لا يصح وتوضيحه باننا قد علمنا انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 الزوجية انما هو من قبيل عدمه ويسمى بالبينة الى حقوقها لا غيرتها بانها ليست زوجة فلا يشك انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 قوة او مانع من نفوذ حق الغير فيه فاعلة البينة عموما اقواله العقل فلما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 للشبهة بان كل شيئا لو كان من قبيل عدمه المستحق انما هو من قبيل عدمه الى الاقواله حق الغير فيمنع شوق اقل الاذن  
 من موارثه المستحق في رتبة الزوج انما هو من قبيل عدمه اعترافها في حقها ولا ريب في كونها بانها زوجة الغير وهذا كبر

لما في

بحر في تقدير عموما العلم وسدده وقرئت الاقوال اذا كانت هذه الزوجية فاعلة البينة كلفها كلفها كلفها  
 لقبية الزوجية ما يحق من الزوجة بعد نكاحها الا انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 من نفوذ اقواله على نفسه وهو غير كاف في الحق الزوج انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 على ما لا ريب في السابق وهو اقواله يقتصر على ما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 بان القاعدة تقتضي انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 الزوج انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 ويكفي كجواب الاول الاقوال انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 العقدة التي ترفع الخلاف في نكاحها فانظر من تعلق بالبين لا يتوجب وقد رايت هذا التوجيه بعد ما كتبت على ما في  
 الكتاب كجواب الثاني على ما علمت في الحق انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 على الخلاف في ما توجه على الخلاف في نكاحها فانظر من تعلق بالبين لا يتوجب وقد رايت هذا التوجيه بعد ما كتبت على ما في  
 الولاية الجارية في حق الزوجية في نكاحها فانظر من تعلق بالبين لا يتوجب وقد رايت هذا التوجيه بعد ما كتبت على ما في  
 من مناصرة ما ذكره فاعلة البينة وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 على العقدة التي ترفع الخلاف في نكاحها فانظر من تعلق بالبين لا يتوجب وقد رايت هذا التوجيه بعد ما كتبت على ما في  
 الركبة قلت قوله على انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 فهو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 لان قوله الجواز صدق البينة في حقيقة فعلها في نكاحها فانظر من تعلق بالبين لا يتوجب وقد رايت هذا التوجيه بعد ما كتبت على ما في  
 البين في حق الزوجية في نكاحها فانظر من تعلق بالبين لا يتوجب وقد رايت هذا التوجيه بعد ما كتبت على ما في  
 ذلك كجملته لان يكون حوا بالخطأ في نكاحها فانظر من تعلق بالبين لا يتوجب وقد رايت هذا التوجيه بعد ما كتبت على ما في  
 فيه من اجل انما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه وانما هو من قبيل عدمه  
 ان السبب فاعلة البينة واما من عدمه فاعلة البينة في نكاحها فانظر من تعلق بالبين لا يتوجب وقد رايت هذا التوجيه بعد ما كتبت على ما في

منه الاصل

فقد اورد في بعض النسخ  
 من الاقوال في نكاحها

فقد



































الجسدية فهو لا يدرى على انفسه بل يفتش بالجمع على كونه ليس بشئ وهو ظاهر فاعلم بالاطلاق ان اطلاق الكسبية  
 على ما يشبه الجسدية لا يفتش على كونه بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 قبله بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 اولا فليفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 فيصير التعليل على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 قبول ان يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 وكذا في السابق انما كان في الوجود من غير ان يكون له كونه بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 فيكون العدد ام لا فلو سلمت ان نصف العدد مثلاً لا يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 في جميع العدد وانما يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 مستقلاً ولا يكون متعلقاً بغيره بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 ولو شرط ان لا يكون شرطاً لغيره بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 على القوة فليطو ان يوجد فيشترط بالشرط وهو وجوده ولا فرق ان كان في السابق كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 من غير ان يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 لا يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 المراد به الايمان الخاص وهو ان يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 وانه مستفيض فيكون كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 وقوله والعدد في السابق وهو ان يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 مؤنثة وفيها سؤال الدائم والمتعارف وهو ان يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 ولا كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 انما هو كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية

الشرط

والفرق

ولا كان به

على انفسه بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 الى الدين والحق كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 تزوج فيكون في نفسه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 ومنه والعدد كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 بالزعم ان كل كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 عليه ان العقل كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 الكسبية كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 متوقف على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 هذا الشرط على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 في الكسبية كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 الفتح كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 انما انما كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 شرطية كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 ان الفتح كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 لعدم كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 فيكون كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 ولا كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية  
 لو رددنا معها ان يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية بل يفتش على كونه كسبية

فلم







[illegible]

اشغف الاشغف

٤٥٧١

[illegible]

والله اعلم بالصواب  
هذا هو الحقيق  
سواء في ذلك تقدم الشك أو لم يوجبه العيب











































































ابن فضل بن ابراهيم بن ابراهيم بن موسى بن كبره واما اوقبا بن مصنفان مع ان فرسها ما لا يتفق  
 وهو لا يتفق بالطلاق ما دامته العدة وفي العبر ما طرح للروايات الكثيرة من الصحيح وغيره مع علم المحققين  
 من مقتضى ان التام من ذلك لا يكون مقتضى السالك قد جازى في علة انه يترك بعد سنده يستلزم  
 عليه ان يحقق ما يقتضيه كونه لا يثبت فيكون لا يثبت فيكون مع ذلك ان الدليل الضعيف قد يثبت  
 اذن فليحذر ان في السالك انما يثبت فيكون لا يثبت فيكون مع ذلك ان الدليل الضعيف قد يثبت  
 ورواه واما كون السالك في الشان او كون منوع فلا ما عني وفت واما ظاهر اخطا ومغر ونحوه فلهذا العلة  
 في القسمين خبره لا يغير في خبره حيث جعله على التقية وقال انما كان في الخبرين  
 وهو على ما وصفناه في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 ان لا يثبت في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 كما في الخبرين واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 في خبره لا يثبت في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 اوسع عدم اتيه في الشرائع لو كان العدة والطلاق في خبره لا يثبت في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 بعوض لم يثبت في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 كونه لا يثبت في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 حيث قسمنا في اقع في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 طلاق اذ لا يثبت في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 الكرامة واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 ويكون ما يثبت في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 لم يثبت في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 ليس بعوض لما يثبت في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 ان يكون العوض لا يثبت في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين

لا يثبت في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 المصدر لما عرفت الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة  
 ان الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة  
 المعوض لما عرفت الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة  
 معوض لما عرفت الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة  
 ان ان الحكم الرجوع فيه اذا لم يثبت في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 كونه لا يثبت في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 والعرق في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 خاصة في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 احاطت به ما ذكرنا من اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة  
 ابان في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 ومطلقا في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 والجعل في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 انه لم يثبت في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 من غير ذلك في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 ان كان مطلقا في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 اطلاقا في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 فلو لم يثبت في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 ما تقدم من كون اطلاق الشفوع مطلقا في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين  
 على ذلك في خبره واما في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين ووصفناه في بعضه فلهذا العلة في الخبرين

انما العوض لما عرفت الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة  
 المعوض لما عرفت الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة  
 انما العوض لما عرفت الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة  
 المعوض لما عرفت الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة الفاعل في اضعفه عن العينة

ج ١٠١



































































































[illegible]

الاشقيين

منقبط

212

اللام خمسة فاعرف ذلك فان غلبت ثلث قلت فذكر اوجه المستثنى من هذا الوجه والاضحاح والاصحاح من خمسة  
العربية فاعلم بذلك ومبرهنة قلت ان المستثنى من اوجهها ان قولنا اثنين بعد لا واحد مستثنى من خمسة  
المتبقية بقضائنا الى احدى المتبقية فبقي اللام سبعة والاعشرة مستثنى من السبعة فبقي اللام اربعة ومن اللام  
على عشرة والامنة فنقول ان الاربعة مستثنى من الثمانية فبقي اللام ستة وهو بمنزلة عشرة الا سبعة ليكون الاربعة  
مستثنى من سبعة المتبقية فبقي اللام تسعة لان التسعة السبعة والاربعة مستثنى من التسعة فبقي اللام  
اثنين فنقول ان اثنين لم يكن خلف اثنين الى الاثنين فبقي اللام عشرة فممكن ان الاربعة مستثنى منها فبقي اللام  
واحد والاضحاح اوجهها صحيح لكنه لا يثبت ذلك لان اعداد اللام عند قولنا الا سبعة اثنين فهو منزلة عشرة والاضحاح  
ولا يمكن استثناء اثنين منها فكل واحد من الطرفين فما سبق فلا قبل هذا بطلان هذا الوجه والوجه الثاني ان اللام واحد والاضحاح  
سبعة على ذلك بغير ايراد انه اذا لم يكن مستثنى من عشرة فلو كانا بعد المتبقية من عشرة فبقي اللام اربعة  
فلو عند المكان المستثنى من عشرة اذا قلت على عشرة الا عشرة الاربعة فاللام عند الغرض اربعة لان التسعة  
تخرج الى عشرة فبقي اللام سبعة والاربعة تخرج اليه وتجدد مستثنى فبقي اللام اربعة عشر فممكن ان يعتبر مستثنى الاربعة  
من المتبقية وكذا اذا قلنا الاثنين بعد لا واحد فبقي اللام اثنين متبقية من اثنين الى اثنين لانها فبقي اللام سبعة فممكن  
ان يعتبر مستثنى من خمسة وهذا ان كان كلاما فاسدا او لا فممكن ان يكون مستثنى من اربعة يكون مستثنى من عشرة ولا يكون  
مستثنى من اربعة يكون مستثنى من خمسة ولا يكون مستثنى من اربعة يكون مستثنى من اربعة يكون مستثنى من اربعة يكون  
من المتبقية ان تبرر سلمته من جهة من جهة غير الغرض فمستثنى من العشرة ان يكون استثناءه ان كانا  
مستثنى من الا واحد من كون اللام من عشرة والاعشرة الاربعة عشرة الف عشرة الاربعة من عشرة واذا قلت  
على عشرة الا خمسة الاستثناء الاستثناء الاربعة عشرة الف عشرة الاربعة عشرة الاربعة عشرة الاربعة عشرة  
اللام خمسة الا على عشرة الف تسعة الاربعة عشرة فبقي اللام اربعة عشر وهذا المذكور من جهة غير الغرض  
غيره وما صرح به الامام في الدرر في شرح الفقه في المسئلة المذكورة في كتابنا فيجب عندنا ان نقول ان  
انواع مستثنى من اللام ما قبل وكل نوع مستثنى من اللام مستثنى من اللام مستثنى من اللام مستثنى من اللام  
يكون جميعه استثناء واستثنى من اللام مستثنى من اللام مستثنى من اللام مستثنى من اللام مستثنى من اللام

مستحق الاستغفار في غير الزمان ثمانيه

نقطة







ومثله لو لم يكن هذا لم يكن أم فيكون قلت التقييد بمقتضى ما لا يوافق بالحق ولم يترك له ما منع من الارتداد في غير  
 وهذا لا يخفى في كون إقراره بالحق لا يستلزم الإقرار بكونه وارثا صغيرا به ينفع ما اوردته السيد على القسمة  
 فإن كان لا ينطبق على تقييد النسب بالوارث وإنما بعض الأوصياء مع الترخيص مع الترخيص من حيث مباشرة  
 الاختلاف في حيز الإقرار وفي بعضه من مع الدفع ما لو كان كذا في الإقرار لا ينافي إقراره بالولد الصغير  
 الإقرار بالاختصاص بكونه رجوعا عن إقراره الأول في حق من سبق له تولد قبله بغيره وبين الترتيب إقراره  
 بالحق في قوله وفي معناه أنه في معناه من حيث الضمان فلا يرد ما اوردته السيد في هذا أيضا ويجوز أن يرفع  
 اليك سبعة أمثال ما فيه الاتفاق بين هذا والأول أن الإقرار في الأصل على القسمة وقد أخذ على إقراره في قوله  
 إقراره في حق الغير فيعطل القول ما إذا لم يصبها على تقدير الولد تعطيل نصف التركة وسبقها الترخيص في تقدير  
 الاشتراك بكونه إقرارا بغيره فيكون محققا وعده المصلحة بمقتضى إقراره بالاشتراك في جميع التركة وموثرها  
 ربع فلها مثل الربع للولد سبعة أمثال لا مع من قبلها مطلقا في الإقرار في التركة لربعه ولا في غير ذلك  
 على التقديرين ليس من الإقرار منه لغيره في حصته الزوجية منها مع الإقرار بدفع الغاضل هو ما وعده الولاية  
 وهو من السبيل لو كانت له مع غيره لم يترك وكذا في إقراره بالاشتراك في الغاضل ما فيه من السبيل  
 إذا اقرت هي والغير فيجب خلع من السبيل لغيره أو بعده مع إقراره بالاشتراك في الغاضل ولو كان لغيره  
 ولو كان المقر أحد الأبوين مع عدم الولد فعليه دفع نصف ما فيه أو كان المقر الأب أو أمه أو جدته  
 وهو الأم أمه وقد لا يدفع المقر شيئا ولو كان المقر الأم مع إقراره بالاشتراك في الغاضل ما فيه من السبيل  
 فيمنع المقر عليه نصف ما فيه ومنع المقر أصل نصف ما فيه بحيث لا يظهر إلا صلح الإقرار  
 على التقديرين يستقيم ما على الأول فالأول لا يطلق في قوله وهو الأب مطلقا سواء كان معه إقراره غيره  
 الأم وفي التفتان في دفع النصف هو نصف ما في يده أم لم يصر غيره وهو ظاهر والتعريف هذا ما في  
 كسبه الشق الآخر لا يفرق بين تقييده بعد إقراره بالاشتراك في النصف وهو من غير من غير والعدالة  
 نظموه مع الإقرار على الأصل في ظاهره في قوله لا يطلق الحبس غيره وإنما لا يفرق بين قوله مع إقراره

قوله  
 الإقرار في حق الغير  
 بعد ما لا يرد

قوله

لو كان المقر أحد الأبوين مع عدم الولد فعليه دفع نصف ما فيه  
 أو كان المقر الأب أو أمه أو جدته وهو الأم أمه وقد لا يدفع المقر شيئا  
 ولو كان المقر الأم مع إقراره بالاشتراك في الغاضل ما فيه من السبيل  
 فيمنع المقر عليه نصف ما فيه ومنع المقر أصل نصف ما فيه بحيث لا يظهر إلا صلح الإقرار  
 على التقديرين يستقيم ما على الأول فالأول لا يطلق في قوله وهو الأب مطلقا سواء كان معه إقراره غيره  
 الأم وفي التفتان في دفع النصف هو نصف ما في يده أم لم يصر غيره وهو ظاهر والتعريف هذا ما في  
 كسبه الشق الآخر لا يفرق بين تقييده بعد إقراره بالاشتراك في النصف وهو من غير من غير والعدالة  
 نظموه مع الإقرار على الأصل في ظاهره في قوله لا يطلق الحبس غيره وإنما لا يفرق بين قوله مع إقراره

بعد قوله هو الأم لأن الأم لها ثلث الأصل مع وجود الزوج وعدم إقراره بالاشتراك في النصف مع وجود الزوج والى حسب  
 فإذا لم يصر حسب من غير الثلث هو لا ينقص من إقراره بكونه ليدل على وجود الأب ومقتضى إقراره بكونه  
 مع إقراره في إقراره بالاشتراك في النصف مع إقراره بكونه ليدل على وجود الأب ومقتضى إقراره بكونه  
 الأم فلا يدفع شيئا سواء كان لها حسب أم لا لأن الزوج لا يأخذ من فرضها شيئا على التقديرين  
 وتترد على إقراره بكونه ليدل على إقراره بالاشتراك في النصف فلا يرد عليها ما ذكر من القسمة الفرد المكونة  
 فكل من إقراره بكونه ليدل على إقراره بالاشتراك في النصف فلا يرد عليها ما ذكر من القسمة الفرد المكونة  
 الإقرار لمن سبق إقراره بكونه ليدل على إقراره بالاشتراك في النصف فلا يرد عليها ما ذكر من القسمة الفرد المكونة  
 الجميع عليها فمستند القول على السابقين لها على غير ذلك مطلقا كذا نص في إقراره بكونه ليدل على إقراره بالاشتراك في النصف  
 إقراره بكونه ليدل على إقراره بالاشتراك في النصف فلا يرد عليها ما ذكر من القسمة الفرد المكونة  
 باني منها يعني أو ما حصل من قبله لا بعد ذلك جميع ذلك لفظا قسمة في عبارة النسخة أن ينظر في  
 التسمية لم يرد في إقراره بالاشتراك في النصف فلا يرد عليها ما ذكر من القسمة الفرد المكونة  
 استرسال الإقرار بالزوج بحيث لا ينفك عنه صدايقه بالطلاق في المرض فنزول مع غيره في إقراره بالاشتراك في النصف  
 سنة مرضه والاشتمال على ما لو استقبل أو ما لو استقبل النساء وكيفية إقراره بالاشتراك في النصف  
 على الزوجين مع إقراره بالاشتراك في النصف فلا يرد عليها ما ذكر من القسمة الفرد المكونة  
 لها خذ ودفع القربة إلى الدين فخذ من دون ذلك عددان مع عدم المالبة الراسع عدم كونه لا  
 إلا أن يراد به المال فيدخل فيه المال لا في سائر إطلاق المال عليه أن كان غير متحول وهذا بعيد لأن النظم  
 المتداول كان ما لا يلبس الرأى كذا مع كل ما صدق عليه المتداول لا مع ذلك على معنى آخر وعلى التعريف  
 معك على حق الغير لا ينقص ما لو بشره كذا في إقراره بالاشتراك في النصف فلا يرد عليها ما ذكر من القسمة الفرد المكونة  
 بالاشتراك في النصف فلا يرد عليها ما ذكر من القسمة الفرد المكونة  
 هو لا التعريف من حيث أنه من ضمنون فيمنع إقراره بكونه ليدل على إقراره بالاشتراك في النصف فلا يرد عليها ما ذكر من القسمة الفرد المكونة  
 الأفعى الحرة وما فعلهم لا يوصف بالتجريم وإن ضمنوا أو الضمان لا يستلزم التجريم وشأنه كونه غير حيد لا عدله

قوله

قوله

قوله































كبر العين فان الاحياء منها مطلقا بخلاف العين الجوز الاحياء وبغيره من افر من عدم جواز الاحياء  
 الناضج يتكلم فيها الى المطر من فريضة المنة او يفضلها ارضا فريضة او باقيا ارضا فريضة الى ما يسهل  
 كالجزيرة والافرنج والاراضي اذ ان كان من جريها مسلكا لغيرها والافرنج منها من جهة البيت الصوبي  
 البتة من الالى بعد ذلك الطريق الى المكان مناج والاراد ان اذ اجب ما يخرج من ارضه استثنى ذلك لو كان الطريق  
 يتكلم الى الالى بعد ذلك الطريق الى المكان مناج والاراد ان اذ اجب ما يخرج من ارضه استثنى ذلك لو كان الطريق  
 بالاراد القليل فانه لا يخرج من فريضة الجليسة يستعمل الخط المستقيم فان السالك الى بئر قسطنطين  
 ومثل ما استقر عاده ولا يسطر على غيره من طريقها بل يستقيم اليه ما كان من جهته وما لم يكن على حاله لا يقرر  
 من المخرج اذا كانت اطلال مستقيمة على كبرها الجوز المذكور ليعارض فان كان احد منها يعارض الطريق فلهذا  
 انه لم يكن حريا للاحد ان يكون حريا لغيره فلهذا لا يمكن ان يشروع في قطع فريضة ارضه وظاهره ان  
 لان لان كون الواو يمتد في الخط فينبط الواو على الجوز ما ذكر لكن لا يصح لبعضها ان يرد عليه لا يصح  
 في بعضها والعبارة على هذا التقدير تقتضي الصحة في الجميع فان ما لا يصح فيه لا يصح في غيره وهو الاكتفاء بسوق  
 الماء او عتيا والغيش والاراد منه عتيا والغيش او سوق الماء لكون احد الافراد المردون من الامور  
 وهو يقتضي الاكتفاء بطل من هذا وان صح فاحدها وعلى الاول رتبنا على الاول وهو كون الواو على احد ما ذكر  
 علم الشجوة عدم المياه الغالبية او عدمها بطريق اولي لم يخرج مقدار ما يعتبر فيها ومثل ذلك كذا كذا  
 الاحياء على ما يكون بجميع ما ذكره لا ينافي قول المصنف في الشجوة في ان لا يبال على الحد لان الكلام في الذكر وعدمه  
 الواو يمتد اذا لم يكون احدها على كل واحد ما يقرر الفل السابقم من الشجوة وقطع المياه الغالبية  
 المذكورة لكن مع سوق الماء حيث يتكلم اليه والاكتفاء بحد ولا ينافي هذا كون الشجوة في الحقوق التي لا يحسن بها الاحياء  
 الملك لكان حصول بعض افراد حيث يصدق عليه الاحياء عرفا والفتنة المذكورة انما هي في ارضه فذا اذا قصد  
 من ذلك النوع وان لم يحصل ذلك الغير في ذلك الاحياء ففرضه مجرد عند الاحياء في ان كان من كبرها  
 ففرضه على قية وقصد في ذلك النوع وان لم يحصل ذلك الغير في ذلك الاحياء ففرضه مجرد عند الاحياء ففرضه  
 وان لم يكن ذلك الاحياء معقرا في ذلك النوع ففرضه على الاحياء با حيا ان تراعى مثله وقصد السكينة باعتبار ان

السكينة بالخط فقط انما هو من غيره الا في  
 الخطيرة والكثرة بغير الخط لا تقرر في شيء

فان السكينة بالخط فقط لا يمتد الى غيره من الخط فقط وقصد السكينة وان العتية بسقف كبر الخط لان السكينة  
 في الخطيرة وحدها انما اذا في باعدا حيا النوع فانه يمكنه ان ينافي في قصد غير ما تقرر الاحياء الملك النوع  
 النظر من العبارة والخطيرة السالك للشك في بطلان منه او غيره كما يمكن العبارة بقر احتمال ان يكون  
 غيره راجعا الى قصد السكينة فيكون فيه معطوفا عليه وفي هذا ما لم يخرج من كبرها العبارة من اعتبارها  
 كون الرجل من خطي كذا استحقاق لا يمتد في النفع في العتية بقا راجعا الى غير تقديس بغير العتية او انما نظر  
 انما نظر الفاشة على تقدير اشتراط نية العتية في الاول والاولوية اذا كان الرجل فيه فيما لو كان الرجل من خطي كذا  
 مقدار راجع الى المصلحة لان مقدار الى حية هو المستثنى على تقدير بقا الاولوية بقا الرجل ونية العتية فلو كان  
 من مقدار راجع الى حية فالحق باق سواء اشتراط نية العتية او لا كما ذكره في الملة المذكورة بل لما افاده من قوله حية  
 ولا يمتد نية العتية فاشة مع احتمال سقوطها عند اشتراط نية العتية العتية ولم يمتد سوا مسقطها  
 ما حية ام لا ذكر دفعه من ملكه من ملك نفسه صحة صلوة الفاشة وعدمها فتصح مع كونها بغير اولى  
 وان اثره لا يمتد على التقدير الاخر ويشترط العلم بالاشترط عدم طول المكث ان تقرر العتية وتتم  
 يرفع من عدم انما الحكم من شكل دفع الاحتمال او الكسوف والعطف بغيره لا ان يكون يمتد ان يكون الجوز  
 والرجوع اليها من التقدير بغيره من ارضه فغيره مما وافق الاحتمال كما يمكن ان يمتد من الرجوع من  
 تعيين من التبعين وكونه بغيره من ارضه فغيره مما وافق الاحتمال كما يمكن ان يمتد من الرجوع من  
 قصده في الجوامع الكبيرة لان من يمتد في ذلك الموضع ليا ليد الكسوف المسالك في الفرق ليعتد سوا  
 العاكف في البعاد ولا يمتد في البعاد مع قطع الصلوة لا وحده فيها او انما يمكن ان يمتد من الرجوع من  
 ومما سببه اذ انتهى منها وانما في البيت فاشة نشوت كذا على هذا الوجه انما في البيت فاشة  
 الوجه في الاستحقاق فيس لاصد منه على السليمة في الجوز فاشة السالك في نشوت هذا الارتفاع لا لغيره  
 وجوانه في ذلك السكينة في الاستحقاق فيس لاصد منه في نشوت هذا الارتفاع لا لغيره  
 بشي حيا انما وكونه كذا في البيت فاشة السليمة والافرنج في الزاوية الحكم المذكور من الزاوية المقدر  
 المعقرا على الطريق وهو من خطي كذا او سبغ او ما اذا اذ اجب اليه وما دونه اذا اجب اليه انما في خطي كذا



ليسج وانشاء و غيرهما سواء قلنا في حوزة غير هذا ام لا قال في المسالك اضعفوا و جواز الجاوس فيه احد الوجهين فنفذ  
 بعضهم مطلقا لا يشترط في بقية غير هذا اعدت الى ان قال في الاشترار التفسير ان في قوله و ما بعد ذلك  
 اول سلة الاشترار في الطريق لما فيه التبيين على الإطلاق وقد تقدم ان الزنا بالصالح اذا ذكر في التفسير  
 و هو ان كل من اشترى من غيره لا يبرق و كونه بانه لا يبرق و ان لا يبرق بالاحراز التمسك و كونه في التمسك لا يبرق  
 في كل حصة التمسك ان لم يبرق كان لا يبرق و لا اولوية و غير هذا ان اولوية لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق في التمسك  
 مع الفارق فنفذ لا يبرق في التمسك و قد تقدم في التمسك مع منسج الاخرى ان لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 و لو منع هذا كل من حله في المصرة و عليه ان لا يبرق و اعلم ان العقد ان لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 و من حصة التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 به ليل و انما من حصة التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 بكم لم يبرق في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 بان هذا من حصة التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 عن التمسك كان ذلك في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 خلافه و كونه في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 الاولوية و جهر ما ذكرناه و سلة البر من الفارقة و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 و التمسك ان لم يبرق في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 و كونه في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 التمسك كان في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 و كونه في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 العتق و الاقبات اذا صدرت من جميع الاشترار لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق  
 و كونه في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق

للملك

كان

فقد

لما

بانه ملك لا يبرق

الاولوية لا يبرق في حوزة غيره و لا يكون له العتق مطلقا و من سلة التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 الفارقة و كونه في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 و هو محمول على البيع منه و ان المالك اذا اشترى من غيره لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 النزاع و من سلة التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 حفره و او حفره في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 معتد و خصوص ما اجمع عليه فليس سلة لان الحديث على مطلق الماء مع سلة التمسك لا يبرق  
 حيث لا يبرق في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 عليهم لا يبرق في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 كاستيجار على حفره في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 و قد تقدم في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 خالصا و حفره في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 من الحفره في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 اقسمة و الفرق ان التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 ان التمسك لا يبرق في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 ان التمسك لا يبرق في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 يكون مضمونا لما تقدم من ان التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 انما من التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 ما قبله السيف كونه و الا جماع و اقر على حقيقة ما قبله المعدم و اشترى في غيره من جوارح الطير و اشترى في غيره من  
 الاصل ما يبرق عليه في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 و غيره و جواز التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 نادر لم يبرق و كونه في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق

ان التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 و كونه في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق  
 و كونه في التمسك لا يبرق في التمسك و كونه في التمسك لا يبرق و كونه في التمسك لا يبرق



بمعصوم التعريف فان لم يرتفع عنه ان العلم به وان يكون ذلك يقع منه نادرا وهذا يتعلق بانفعال التعريف  
 الكسرة سال عدم الكل ولا يقع انشاؤها فيكون لا يقع حصول الاوصاف في كونها غير معلومة فلا يصح  
 النفاذ وحكمها في العبارة الموجزة اشتملت على هذه الفوائد على وجه واحد وجمعت في بعضها والبيان  
 ما يظهر من ما علمه فلا بد ما قيل انه لا يفتقر حصول العبارة وانما النسب بجل قوله لا في زواله ولا في استمراره وانما  
 المراد لا يفتقر زواله كما ان لا يقع حصول الاوصاف في نادرا فان المراد انه لا يفتقر حصولها في التعريف في تقدير  
 لا يقع حصول الاوصاف في كونها غير معلومة في العبارة بل في كونها متناهية على اورد  
 منها الشرط لا الشرط هو اوصافها في كونها متناهية لم يكن لا يشك في الفعل الى محل غير كماله فيجب ان لا يشك  
 لذلك الشرط في تعظيم او ارجح او حصل العلم انهم حصل على خبره او وجه القرب على التعريف  
 العلم وطلب العلم من حيث العلم على كون المراد الذات لا الاسم فيصير غير العرصة فيكون خبره  
 بل على اسم من غير ان يراد به الذات بل يصح بانته فعله كون المراد الذات كصفه كالتسمية بالاسماء كالكثرة كالحصول في العرصة  
 على انحصار من ذلك ثابت لا يفتقر من الاسماء ان كانت حقيقة كالكثرة في العرصة او منافاة الوجود  
 ان من من ذلك على المشهور ان اذكر وجوب مستوفى في ان كان لا يفتقر من الاسماء ان كانت حقيقة كالكثرة في العرصة او منافاة الوجود  
 والافتقار الى كماله فيكون مستوفى في ان كان لا يفتقر من الاسماء ان كانت حقيقة كالكثرة في العرصة او منافاة الوجود  
 استقرار العرصة

المراد من ذلك على المشهور ان اذكر وجوب مستوفى في ان كان لا يفتقر من الاسماء ان كانت حقيقة كالكثرة في العرصة او منافاة الوجود  
 والافتقار الى كماله فيكون مستوفى في ان كان لا يفتقر من الاسماء ان كانت حقيقة كالكثرة في العرصة او منافاة الوجود  
 استقرار العرصة

قوله

اسمى بغيره من الجوس في ذلك ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل  
 كونه من غير العلم بالمراد ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل  
 اعتقاد الوجوب باعتباره في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد  
 وصدق الاسم وصدق عدم الاعتقاد بالمراد من عدم الاعتقاد بالمراد من عدم الاعتقاد بالمراد من عدم الاعتقاد بالمراد  
 عليه انه مما لا ريب فيه علمه في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد  
 مع جميع استحقاق الاسم ويظهر على الكرامة ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل  
 قوله لا ضرورة والضرورة اعم من ضرورة اكل الميتة فلا يوجب ان المراد اكل الميتة ضرورة لعدم الحفظ فيكون  
 عدمها مستقفا من الاطلاق ويظهر على وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد  
 او على وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل  
 على التسمية والضرورة اعم من ضرورة اكل الميتة فلا يوجب ان المراد اكل الميتة ضرورة لعدم الحفظ فيكون  
 ان كان ضرورة وحدها لفظ الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد  
 بان لا يوجب حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد  
 جمع بين وجهي التسمية من جهة ضرورة عدمها على غير ما مطلقا في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل  
 وكذا الاطلاق في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد  
 لا ضرورة فقط ما يوجب حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد  
 في الجملة والارادة تقدم انما عاينته ان الاجماع ان وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد  
 وفي غير المعتد وجهان اهد الوجهين في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد  
 والاطلاق والارادة في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد  
 اشتراط اعتقاد الوجوب بل المعتد بالفعل والاطلاق اعم من الاعتقاد بالمراد من عدم الاعتقاد بالمراد من عدم الاعتقاد بالمراد  
 وهذا هو القول كليا مع اشتراطه في ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد  
 في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد والحق ان لا يقبل حرج في وجه الجوس من غير العلم بالمراد

المراد من ذلك على المشهور ان اذكر وجوب مستوفى في ان كان لا يفتقر من الاسماء ان كانت حقيقة كالكثرة في العرصة او منافاة الوجود  
 والافتقار الى كماله فيكون مستوفى في ان كان لا يفتقر من الاسماء ان كانت حقيقة كالكثرة في العرصة او منافاة الوجود  
 استقرار العرصة

المراد











































































[illegible][illegible]

قوله

نقد الستة والعشرون

قوله

افشہ پریم















لا يعلم منهما التفسير شيئا كونه فقرة فقرة فاما انه لا يعرفها منهم بل انهم في الحقيقة لم يفسروا  
 ملكة لا يشبه مع ما كان يعترفون فيها وكيفية نشأته وان يقولوا ان تعلم منهما السبيل في علم  
 من فقرة فقرة وكونه هو قولهم من فقرة فقرة ولا ريب ان العلم بالسبيل لا يستلزم ذكره المصداق وان لم يتحقق  
 الاختلاف ان كان كجهد الاستدلال مع الاطلاق او كشرطه ان كان شرطه على هذا يكون مع تقييدهم جميعا به  
 الشئ او بما زاد وان كان كجهد الاستدلال مع التقييد على هذا الاستدلال كلف واحد وما زاد يظهر وهو من حكمه فلفظ الاستدلال  
 على الاستدلال الاول يظهر صدره ولم يرتقب الاتمام لم يقبل من ان تقدم من منه ان لا يظهره كجهد  
 وينبغي عليه ان يرتفع على القولين ما لو تعلقوا بحديث اصل الشئ عنه تمام شهادة الاول فتشبهوا بكثرة القول الاول  
 كجهد من هذا الطريق او لعدم الاضمار حال الاقامة ولا قبلها فاذا صدر مع عدم الاضمار قبل الاقامة مع عدم  
 فهذا اولى على القول الثاني انما اختاره كجهد القول الثاني في العلة المرجحة للاضمار ولم يفر هذا القاذف فان لم يتحقق  
 التامير وما يكتسب عدم القولين انما يفتقر شرط الاجتهاد على الاقامة وقد وقع في خطه فقرأه كجهد الغير  
 نون وانما من مرهها الظاهر ان بعضهم جوزوه في غير ما ذكر مما يقتضيه مقتضاها ولا يسقط الحد ولا الشهادة ان  
 لا يسقط حد الزاني مع كل الشهادة وكذا لا يسقط الشهادة بالعبارة بتقدير ان الزاني الشهادة ولا يمكنه ان يبرهن  
 لان التفسير لم يبرهن بكونه شهادة فلو كان يبرهن لكان يبرهن بكونه من مقتضى الاحكام على ما يشترط  
 فزجاجة الشئ انفس على سنة هذه الاحكام لكنها مشهورة اشئ وقولنا كجهد فعل وادارة عمل الداعي على سقوط قبل  
 قيام البينة وقال ان الزاني لا يجوز له لعدم سقوط بعد قيام البينة فكذلك ان الاستدلال لا يتحقق  
 بالتوبة قبل الاقرار بعده ففقد قايمة المسائل مع ذكر ما يتعلق بالاقرار الحكم فتم العمل على هذا التفسير المشهور  
 بين الاصحاب في جميع ما عتبر من المصنف والاصلاح الى تحريم الامام بين اقسامه عليه والعفو عنه لو لم يبرهن  
 ولم اقف على الشدائد في ان لا يسقط الزاني لا يسقط من سقوط قبل قيام البينة وهذا لا يولي في ان  
 مع اطلاع البينة وكلها الشهادة كان السقوط قبل الاقرار والى ان حرم من عدم العلم بالاطلاق في الحكم  
 عليه من معصوم الرعم مادل على قتل الذمي اذا زان بمسئمة مقدار الخشعة يمكن الفرق بين فقرة مقدار ذلك  
 ما اورد على الحق سابقا كمن ياتي قريبا في خلاصة القدر وان كجهد جنونه المراد تحقيق الاحصان فلا ينافيه سقوط

والاصحاب في جميع ما عتبر من المصنف والاصلاح الى تحريم الامام بين اقسامه عليه والعفو عنه لو لم يبرهن  
 ولم اقف على الشدائد في ان لا يسقط الزاني لا يسقط من سقوط قبل قيام البينة وهذا لا يولي في ان  
 مع اطلاع البينة وكلها الشهادة كان السقوط قبل الاقرار والى ان حرم من عدم العلم بالاطلاق في الحكم  
 عليه من معصوم الرعم مادل على قتل الذمي اذا زان بمسئمة مقدار الخشعة يمكن الفرق بين فقرة مقدار ذلك  
 ما اورد على الحق سابقا كمن ياتي قريبا في خلاصة القدر وان كجهد جنونه المراد تحقيق الاحصان فلا ينافيه سقوط

سقوط الحد عن المجنون في محله ولا يتحقق فيها الا تحقق الاحصان في الوطء والموطوءة بدل البعوض فطاهر  
 يتحقق بالمجنون لعدم اشتداد ما ينعته ذلك من قول المصنف وبذلك يصير المرأة محصنة بمقتضاها ان الاشارة  
 بقدر ان محصنين فانها اذا كانت ملكة على الوجه المذكور فحقا يتحقق فيها اصابة الباطل مع ان يعبر  
 في حصنها بالبعوض والعقل والحرية وكان المجنونة مسقط من سبب النكاح لانها تشارك الصغيرة في الاستدلال  
 واد العقل منها بدل ذلك كلف الوطء فان لا يشترط في العقل ان احصان المحصنة فالحاصل المصالح يكونها  
 حرة بالغة عاقدة من زوج بالغ ادم اس غير بشرط العقل فيخرج على التفسيرين التقييد بالوطء الجمل والى كرت  
 ذات الولد من الوطء لا يتحقق الاحصان بالولد وان ادعى الوطء ثبتت حقه فقط طورا ودعت الوطء في كونه في  
 ثبت في حقه فقط والكلمة من الوطء بعينه حقه فقط الا ان في الموطوءة بشرط ملكة من وطئها الرجل ان  
 صرح من وطئ الرجل اياها بد من مراعاة ذلك المرأة بعينه نفس زوجها من وطئها فحقه من تحقيق ان لم يكن  
 وبذلك يصير المرأة محصنة فيه فانها من ان لا يبرهن على الطلاق وليس ان يبرهن على ذلك غير ما نقر قبلنا  
 بان يشترط في احصانها من البعوض والعقل والحرية فيخرج الصغيرة والمجنونة والامة وغير السيد واليهما ما يتكافأ  
 فقرة النوع كلف لان ظاهره عدم الاجال والتعبير على هذا البصر يبقى وهو في التعرف غير ما يظهر من فقرة  
 ما دخل سابقا ام مجموع من الطلاق لان الطلاق قبل الرجوع باين فقد انقطع به الحكم فلا يحكم بكونه بغير  
 بعد رجوعها وخلف الملوكة بعد فقرة ان كان ملكا بان لا وطء حال الرقية لا يتحقق به الاحصان حتى  
 يبرأ حله الزرع بعد من باب محار الحنف ولو استوت بغير الرجوع ان في عدم فوات حله بالاقراء طائفة  
 لدون الوطء المطلقة ان لم يخطها طلق الا حله وكون ذلك على وجه الاستحباب لا هو ارادة  
 الكيفية وقوله بعد وجوب الاستحباب بان لا يوجب البصر بغير من العبارة او الاستحباب بغير جعله محتملا  
 بعد ان يبرهن بان الاستحباب متعلق بالدفن والكيفية معا يظهر ذلك من جملة المسائل فلا يقال طرق الاقرار  
 الدار على الخط والتحرير غير تقييد ولكن كما في فقرة اقامت السنة اشئ على الاول الخ لعدى ولفظ الرجوع  
 الدفن ما عمن الكيفية على ان لا ياتي في دفن ما عمن الدفن وكيفية الرجوع عدم الاقرار  
 الغائب من مجرد اللفظ غير معلوم والاصد عدم الدفن او لم يصح الحجة الروشيت بالاقراء ولم يفسد الحجة

ويستلزم

واحصانها ما يشترط

والاصحاب في جميع ما عتبر من المصنف والاصلاح الى تحريم الامام بين اقسامه عليه والعفو عنه لو لم يبرهن  
 ولم اقف على الشدائد في ان لا يسقط الزاني لا يسقط من سقوط قبل قيام البينة وهذا لا يولي في ان  
 مع اطلاع البينة وكلها الشهادة كان السقوط قبل الاقرار والى ان حرم من عدم العلم بالاطلاق في الحكم  
 عليه من معصوم الرعم مادل على قتل الذمي اذا زان بمسئمة مقدار الخشعة يمكن الفرق بين فقرة مقدار ذلك  
 ما اورد على الحق سابقا كمن ياتي قريبا في خلاصة القدر وان كجهد جنونه المراد تحقيق الاحصان فلا ينافيه سقوط



















































































































الرب ثمانية عشر اقسام اثنى اقول فوضيخ هذه المسئلة ان القوان لا تحقق الا بسباق المهر واما السبق فمكرر في كل  
 قراءه واما السباق ليس في وجوبه حجب القوان الصانع لا في التمتع فانه يبره اجبا لهاته ولا في عدمه فوجبه  
 كونه شرطاً لتحقيق القوان فانه لم يسبق اتم كان يجزأ افراداً واما ان شرطاً لتحقيقه كونه شرطاً فوجبه فانه  
 يجزأ عن الافراد والقوان فانه مع احتيازالسباق يكون قارنا ومع عدمه يكون مفردا ومع تعيين القوان فوجبه  
 وكذا ذلك مع تعيين على سباق وانما مع تعيين السباق فوجبه ان كان سائلا كان يجزأ فوجبه ان كان سائلا كان  
 السباق مع الاحتياط والنفقة ومع ذلك لا يخرج عن كونه شرطاً لتحقيقه فوجبه ان كان سائلا كان  
 السبب شرطاً لانقاده قراءه كان سباقاً على الشرط مع الاحتياط فوجبه ان كان سائلا كان  
 لا يفسد شرطاً على شرطه على ما قبله العقد اذ كان له شرطاً وانفرد القوان باجتماع الشرطين لا يثبت كونه شرطاً  
 ولا يفسد الشرطين جوازه لانه نظرا الى جزمه كونه شرطاً لا يفسد شرطاً لا يكون مع العلم انه لا يكون  
 يكون قولاً شاملاً في اقسامه الزايدة على الشرط ولا يلزم ان يكون الزايدة شرطاً فانه لم يفسد مع العلم ان  
 القوان يشترط عقداً اقساماً النسبية او ساقية او تفكيكية وهذا لا يثبت عدم وجوب سباق الصانع والشرط  
 فوجبه ان كسب المهر شرطاً في التمتع وان كان قارنا لان مهر القوان فيه واجبا بكونه في الشرط المذكورة فانه لم يفسد  
 المهر بكونه شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 وانما تقدم في التمتع في قوله وسفود القوان بالتحقيق عقداً اقساماً النسبية او ساقية او تفكيكية فوجبه ان كان سائلا كان  
 بغيره المهر والنفقة لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 القوان لانه انما يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 غير الواجب الصانع شرطاً فانه شرطاً لا يشترط اقساماً النسبية او ساقية او تفكيكية فوجبه ان كان سائلا كان  
 وشرط الصانع وشرط الوهر وفي الجملتين شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 جواز انقضاءها بالبيع محقق بالشرط اقساماً النسبية او ساقية او تفكيكية فوجبه ان كان سائلا كان  
 اقساما بعد الاولي والديون او الدنيا والملك وحيثما كان المهر والنفقة في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 حلفها بيمين فقال لا يفسد ان لا ابيعها فانه شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع

ان المهر داء مشروط او غير مشروط والخبر ان المهر شرط في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 المهر في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 بغيره شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 اقول في العموم فوجبه ان يكون المهر شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 وانه هو الشرط المذكور في المقدمه ولم يتغير شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 للاختصاص في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 فوجبه ان يكون المهر شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 فوجبه ان يكون المهر شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 مباح نعم بل جاز ان يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 وقوله المهر فوجبه ان يكون المهر شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 واجبه عليه فاذا اشترط منه جزمه فوجبه ان يكون المهر شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 فوجبه ان يكون المهر شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 حكم على المهر عليه فوجبه ان يكون المهر شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 من وجهين الدين الى المهر فوجبه ان يكون المهر شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 على المهر عليه فوجبه ان يكون المهر شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 على انها لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 فوجبه ان يكون المهر شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 والا فوجبه ان يكون المهر شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 الحكم على القوان بالبيع محقق بالشرط اقساماً النسبية او ساقية او تفكيكية فوجبه ان كان سائلا كان  
 معنيين اقساماً بعد الاولي والديون او الدنيا والملك وحيثما كان المهر والنفقة في التمتع والارهاق بغيره لا يفسد شرطاً في التمتع  
 الحكم على القوان بالبيع محقق بالشرط اقساماً النسبية او ساقية او تفكيكية فوجبه ان كان سائلا كان











1120  
29

Handwritten text in a rectangular box, likely a library or archival stamp, containing Persian script. The text is arranged in several lines and appears to be a formal record or inventory entry.



٥٠  
بفتح القاف



